المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2023/442

تخلف أميركا عن سداد ديونها

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 06 آب، 06 August 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 442

America defaulted on its debt

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2023/442

تخلف أميركا عن سداد ديونها

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 06 آب، 06 August 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 442

America defaulted on its debt

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 442

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

Weekly Economic Report No. 442

Link to download the report as a PDF:

The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information.

I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes

Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.	that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2023/442

تخلف أميركا عن سداد ديونها

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 06 آب، 06 August 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 442

America defaulted on its debt

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

Contents

1 – تقرير: تخلف أميركا عن سداد الديون ينذر بانهيار الدولار 5
2 – نصيب كل فرد من الدين العام 94 ألف دولار.. أميركا تصل إلى حد ديونها الأقصى 9
3 – بايدن: سنجري محادثات مع رئيس مجلس النواب بشأن الديون الأميركية 14
4 – وصلت إلى 31 تريليون دولار.. كيف تراكمت ديون الحكومة الأميركية؟ 17
5 – أميركا تصطدم بسقف الدين.. مخاوف اقتصادية وأزمة مالية في الأفق . 23
6 – أزمة الديون الأميركية "قنبلة موقوتة" تنتظر حلاً سحرياً 26
7 – اللقاء الأول لبايدن ومكارثي.. لا اتفاق ولا وعود بشأن "سقف الدين" 37
8 – بكين تتهم واشنطن بـ"تخريب" الجهود الدولية لحل أزمة الديون 41
9 – وزيرة الخزانة الأميركية تحذر من تأثير التخلف عن سداد الديون.....43
10 – أزمة سقف الديون الأميركية تتصاعد ووزيرة الخزانة ترفض "التحايل" ..46
11 – "قد تؤدي إلى كارثة".. جانيت يلين تحذر من أزمة الديون الأميركية...50
12 – من الصين إلى الديون.. ملفات عدة تهيمن على خطاب "حالة الاتحاد"52

13 – تحليل إخباري: أزمة سقف الديون الأمريكية تهز صورة الولايات المتحدة في العالم 57
14 – أميركا قد تتخلف عن سداد الديون للمرة الأولى في التاريخ..... 60
15 – مأزق السداد: ما التداعيات المحتملة لأزمة الديون الأمريكية؟ 63
16 – مقال رأي: كيف تؤثر أزمة سقف الديون الأمريكية على الاقتصاد العالمي 72
17 – مخاطر تخلف الحكومة الأمريكية عن سداد الديون يدعم ارتفاع أسعار الذهب في المستقبل 75

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2023/442

تخلف أميركا عن سداد ديونها

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 06 آب، 06 August 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 442

America defaulted on its debt

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

تخلف أميركا عن سداد ديونها

مخاوف اقتصادية عالمية وأزمة مالية تلوح في الأفق

1 – تقرير: تخلف أميركا عن سداد الديون ينذر بانهيار الدولار

6/2/2023

حذر تقرير بموقع "ذا كونفرسيشن (The Conversation)" الأسترالي من أن تخلف الولايات المتحدة عن سداد دينها يهدد بحدوث أزمة مالية عالمية وبتقويض الدولار، مما يوجه ضربة مدمرة للعائلات والشركات والاقتصاد الأميركي والعالمي.

وقال كاتب التقرير مايكل هامفريز –وهو نائب رئيس قسم إدارة الأعمال في جامعة تورو– إن الجمهوريين الذين استعادوا الأغلبية في مجلس النواب في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، يُهدّدون بعدم السماح بزيادة سقف الدين ما لم يقترن بتخفيضات غير محدّدة في الإنفاق.

وأضاف أن اتخاذ هذه الخطوة يزيد من خطر وقوع الحكومة الأميركية في مأزق التخلف عن السداد، معتبرا أن اتباع سياسة "حافّة الهاوية" مع

سقف الديون بات عادة لدى الحكومات الأميركية، مثلما حدث في عهد إدارة بيل كلينتون سنة 1995، وإدارة باراك أوباما في 2011، وإدارة جو بايدن في سنة 2021.

وتحدث الكاتب –وهو خبير اقتصادي– عما يمكن أن ينجم عن التخلف عن سداد الدين القومي من عواقب واقعية، وقال إن مجرّد التهديد بدفع الولايات المتحدة نحو التخلف عن السداد سيكون له تأثير على الاقتصاد، مشيرا إلى أنه في أغسطس/آب 2021، أدى احتمال حدوث تخلف عن السداد إلى خفض غير مسبوق للتصنيف الائتماني للدولة مما أضر بالمكانة المالية للولايات المتحدة وتسبب في خسائر لعدد لا يحصى من الأفراد.

انهيار الدولار

ووفق الكاتب فإنه إذا ما دفع الجمهوريون الولايات المتحدة إلى التخلف عن سداد الديون، فمن المحتمل أن يفقد الدولار مكانته العالمية وتصبح الحكومة والشركات مجبرة على دفع فواتيرها الدولية بعملة أخرى.

ولفت الكاتب إلى أن معظم مبادلات التجارة الخارجية مقوّمة بالدولار، وتمر هذه المبادلات من خلال بنك أميركي في مرحلة ما، وهي إحدى الطرق المهمة التي تأخذ بها –عبر هيمنة الدولار– الولاياتُ المتحدة قوة سياسية هائلة، لا سيما لمعاقبة المنافسين الاقتصاديين والحكومات غير الصديقة، معتبرا أن التخلف عن السداد يهدد بفقدان هذه الهيمنة.

ويقول رئيس مجلس النواب الأميركي كيفن مكارثي إن الجمهوريين لن يسمحوا بتخلف الولايات المتحدة عن سداد ديونها، لكنهم في الوقت ذاته يرغبون في التوصل إلى "طريقة معقولة ومسؤولة يمكننا بها رفع سقف

الدين والسيطرة على هذا الإنفاق الجامح"، وفق ما نقلت رويترز في وقت سابق.

واجتمع مكارثي بالفعل الأربعاء الماضي مع الرئيس جو بايدن بدون أن يخرج الاجتماع بأية نتائج تخص تسوية الخلافات بشأن الدين الأميركي.

صعود المنافسين

ويحذر كاتب التقرير من أن انهيار الدولار سيؤدي إلى تعزيز مكانة الصين باعتبارها أكبر منافس للولايات المتحدة على النفوذ العالمي، ورغم أنه من المرجح أن يحل اليورو محل الدولار باعتباره عملة رئيسية في العالم، إلا أن هذا يعني أن اليوان الصيني سوف ينتقل إلى المركز الثاني.

وأشار إلى أن تحول اليوان إلى عملة دولية سيعزز مكانة الصين العالمية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، حيث تعمل الصين مع دول البريك الأخرى (البرازيل وروسيا والهند) لقبول اليوان كوحدة حساب عالمية. ومع استياء الدول الثلاث بالفعل من الهيمنة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة، فإن تخلف الولايات المتحدة عن السداد سيدعم هذا الجهد. وهنا تطفو على السطح مبادرة" البترو-يوان"، التي بدأتها الصين بهدف إحداث تحوّل في الاقتصاد العالمي، لا سيما في سلاسل التوريد والتجارة، والتي يعتبرها الكاتب زكي تولستان غولتان، في تقرير نشره مركز أنقرة للبحوث السياسية والاقتصادية، بمثابة جهود لإزالة الدولرة.

غولتان أكد أن دولا مثل الصين وروسيا، التي تريد تحويل النظام العالمي، تسعى لتحدي الهيمنة الاقتصادية العالمية التي بنتها الولايات المتحدة الأميركية وتقليل اعتماد الاقتصاد العالمي على الدولار، معتبرا أن

هدف هذه الدول ليس فقط كسر هيمنة الدولار، بل هو أيضا بناء هيمنة عملاتهم مثل اليوان والروبل.

معاناة الأفراد والشركات: وبالعودة إلى تقرير "ذا كونفرسيشن" يقول الكاتب إنه إلى جانب التأثير على هيمنة الدولار والنفوذ الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة، من شأن التخلف عن السداد أن يؤثر على عدد لا يحصى من الناس. وقد يعاني عشرات الملايين من الأميركيين وآلاف الشركات التي تعتمد على الدعم الحكومي، ومن المرجح أن يغرق الاقتصاد في ركود، وتنخفض قيمة المعاشات التقاعدية.

وفعّلت وزارة الخزانة الأميركية الشهر الماضي إجراءات استثنائية لإدارة السيولة بهدف الحيلولة دون تجاوز سقف الدين الاتحادي المفروض من الكونغرس والبالغ 31.4 تريليون دولار.

لكن بدون رفع السقف بحلول أوائل يونيو/حزيران المقبل، وتقول الخزانة إنها قد تواجه عجزا في السيولة لدفع الفواتير الحكومية مما يثير أكبر خطر للتخلف عن السداد منذ أزمة سقف الدين في 2011.

وحذّرت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين في وقت سابق من أن تخلّف الولايات المتحدة عن السداد من شأنه أن يسبب "أزمة مالية عالمية" وسيؤدي إلى زيادة كلفة الاقتراض وسيقوّض مكانة الدولار بصفته عملة احتياطية دولية.

ما سقف الدين؟ ويبلغ إجمالي الدين الوطني للولايات المتحدة حوالي 31.4 تريليون دولار، وهو الحد الأقصى الذي يمكن للحكومة الأميركية استدانته، وهذه هي الأموال التي تدين بها الحكومة الأميركية للأشخاص الذين اشتروا سنداتها وأدوات الدين الأخرى.

وتحتفظ شركات أميركية أو مواطنون أميركيون بالكثير من هذه الديون، على الرغم من أن الحكومات والمواطنين الأجانب احتفظوا بالمزيد في السنوات الأخيرة، وبلغت قيمة هذه الديون 7.5 تريليونات دولار، وللصين واليابان وبريطانيا حصة الأسد من هذه الديون.

وهناك نحو 8.5 تريليونات دولار من هذا الدين هو ما يسمى "الحيازات الحكومية الداخلية"، وهذا يشمل الصناديق الحكومية مثل الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد الحكومية المختلفة، وهذه الصناديق تشتري الديون الأميركية مما يعني أنها تقرض الأموال لبقية الحكومة.

المصدر :الجزيرة + وكالات +ذا كونفرسيشن +مواقع إلكترونية

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/2/6/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AA%D8%AE%D9%84%D9%81-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D8%A7-%D8%B9%D9%86-%D8%B3%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%B0%D8%B1

2 – نصيب كل فرد من الدين العام 94 ألف دولار.. أميركا تصل إلى حد ديونها الأقصى

محمد المِنشاوي، 18/1/2023

واشنطن –أخطرت وزيرة الخزانة جانيت يلين الكونغرس بأن الولايات المتحدة ستصل إلى حد الدين القانوني غدا الخميس، وطلبت من رئيس مجلس النواب كيفن مكارثي إما تعليق وإما زيادة حد الديون.

وذكرت يلين أن وزارة الخزانة ستبدأ "في اتخاذ بعض الإجراءات الاستثنائية لمنع الولايات المتحدة من التخلف عن الوفاء بالتزاماتها"،

وحذرت من أن "الفشل في الوفاء بالتزامات الحكومة سيتسبب في ضرر لا يمكن إصلاحه للاقتصاد الأميركي وسبل عيش جميع الأميركيين والاستقرار المالي العالمي."

وتعرض الجزيرة نت كل ما يتعلق بمعضلة سقف الدين الأميركي، الذي إن أصبح أزمة فلن تبقى أثارها داخل أميركا، بل تمتد لكل أنحاء العالم.

ما سقف الدين؟

يبلغ إجمالي الدين الوطني للولايات المتحدة حوالي 31.4 تريليون دولار، وهو الحد الأقصى الذي يمكن للحكومة الأميركية استدانته، وهذه هي الأموال التي تدين بها الحكومة الأميركية للأشخاص الذين اشتروا سنداتها وأدوات الدين الأخرى، وتحتفظ شركات أميركية أو مواطنون أميركيون بالكثير من هذه الديون، على الرغم من أن الحكومات والمواطنين الأجانب احتفظوا بالمزيد في السنوات الأخيرة، وبلغت قيمتها 7.5 تريليونات دولار، وللصين واليابان وبريطانيا حصة الأسد من هذه الديون.

وهناك نحو 8.5 تريليونات دولار من هذا الدين هو ما يسمى "الحيازات الحكومية الداخلية"، وهذا يشمل الصناديق الحكومية مثل الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد الحكومية المختلفة، وهذه الصناديق تشتري الديون الأميركية مما يعني أنها تقرض الأموال لبقية الحكومة.

لماذا تستدين الحكومة الأميركية؟ ومتى بدأت بذلك؟

تستدين الحكومة الأميركية لتغطية فجوة حجم نفقاتها الذي يزيد عن حجم إيراداتها السنوية، وبدأت الحكومة الأميركية في الاستدانة المنتظمة قبل أكثر من 100 عام، وتحديدا عام 1917 إثر دخولها الحرب العالمية

الأولى بهدف تهدئة الصقور الماليين والانعزاليين الذين إما عارضوا دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى، وإما لم يرغبوا في اقتراض الكثير لدفع ثمنها. ولم يكن الأمر يبدو تماما كما هو عليه اليوم، إذ كان هناك في الواقع حدود متعددة لأنواع مختلفة من الديون الحكومية تمت مراجعتها عام 1939 عشية الحرب العالمية الثانية، لدمج حدود الديون المنفصلة هذه في حد واحد، وأصبح الكونغرس يصوّت لرفع الحد مع كل مرة يقترب فيها الدين العام من حدوده القصوى.

ماذا يعني أن تصل الحكومة لسقف الدين الذي حدده الكونغرس؟

لا يمكن للحكومة تخطي مستوى سقف الدين الذي حدده الكونغرس، ورفع السقف آخر مرة بمقدار 2.5 تريليون دولار في ديسمبر/كانون الأول 2021 ليصل إلى ما 31.4 تريليون دولار.

ومن الناحية القانونية، يحق للحكومة الفدرالية اقتراض الأموال عند هذا المستوى، طالما أنها لا تتجاوز سقف الديون الذي حدده الكونغرس، ولكن إذا وصلت إلى هذا الحد، فإن وزارة الخزانة ستعاني من نقص في المال، وهذا يعني أنها لا تستطيع تلبية التزاماتها وعلى رأسها المرتبات الفدرالية، أو دفع ثمن المشتريات الحكومية، أو اقتراض المزيد من الأموال.

ما موقف الكونغرس من احتمال رفع حد سقف الدين؟

على مدى العقود الماضية، تجنب الكونغرس خرق حدود الدين العام، لكن الجمهوريين أصحاب الأغلبية في مجلس النواب حاليا قالوا إنهم لن يدعموا زيادة سقف الديون هذه المرة ما لم يتم تخفيض في الإنفاق الحكومي أو يتم الحصول على تنازلات أخرى.

ماذا سيحدث إذا فشل الكونغرس في رفع سقف الدين؟

إذا وصلت الولايات المتحدة إلى سقف ديونها ولم يرفعها الكونغرس، فسيتعين على وزارة الخزانة اتخاذ "تدابير استثنائية" لتجنب كارثة مالية لن تبقى داخل الحدود الأميركية، وستبدأ وزارة الخزانة في نقل الأموال لتغطية النقص في التدفق النقدي، ويمكن أن تستمر هذه الإجراءات لبضعة أسابيع أو أشهر فقط. بمجرد نفاد هذه التدابير، ستواجه الحكومة الفدرالية صعوبة في سداد التزاماتها، مثل شيكات الضمان الاجتماعي وتكاليف الرعاية الطبية.

كيف يمكن فهم حجم الدين العام الأميركي بصورة مبسطة؟

بلغ الرقم الرسمي لوزارة الخزانة الأميركية لديون الحكومة الفدرالية 31.4 تريليون دولار، وهذا يعني أن:

نصيب كل مواطن أميركي من الدين العام يقترب من 94 ألف دولار.

نصيب كل عائلة أميركية من الدين العام يقترب من 239 ألف دولار.

الدين العام يبلغ أكثر من 6 أضعاف الإيرادات الفدرالية السنوية.

يبلغ الدين العام 125% من الناتج الاقتصادي الأميركي السنوي "جي دي بي.(GDP) "

الحكومة الأميركية تستدين لتغطية فجوة حجم نفقاتها الذي يزيد عن حجم إيراداتها السنوية (شترستوك)

هل سبق أن تخلفت الولايات المتحدة عن سداد ديونها؟

حتى الآن، لم تتخلف الولايات المتحدة قط عن سداد ديونها، لكن يلين تحذر من أنه إذا فشل الكونغرس في التحرك، فقد يحدث ذلك بحلول شهر يونيو/حزيران القادم. وكانت آخر مرة وصلت فيها الولايات المتحدة إلى

سقف ديونها عام 2011، وحدثت هزة في الأسواق، وانخفضت أسعار الأسهم، وأثرت سلبا على مدخرات التقاعد للناس، كما كانت هذه هي المرة الأولى التي تشهد فيها الحكومة الفدرالية تخفيض تصنيفها الائتماني. وعلى الرغم من أن البلاد تجنبت التخلف عن السداد، فإن وزارة الخزانة وجدت أن التأخير في رفع الحد أدى إلى كدمات في الاقتصاد، الأمر الذي استغرق شهورا للتعافي.

ما موقف البيت الأبيض من هذه الأزمة؟

قالت السكرتيرة الصحفية للبيت الأبيض كارين جان بيير للصحفيين يوم الجمعة الماضي إن "الكونغرس يحتاج إلى رفع حد الدين دون شروط."

ماذا يحدث إذا لم تستطع الحكومة الأميركية الاستمرار في الاقتراض؟

لا أحد يعرف، فلم يسبق أن وصلت الحكومة الأميركية إلى عدم امتلاك القدرة على دفع فواتيرها، وإذا لم تعد الولايات المتحدة قادرة على الاقتراض، فقد تضطر الحكومة إلى التوقف عن دفع الكثير من المال.

وستظل بعض الأموال تأتي، لكنها ليست كافية لتغطية جميع نفقات الحكومة، وهذا يعني أنه سيتعين على وزارة الخزانة أن تقرر أيها ستدفع في الوقت المحدد وأيها تؤخر، كما أن تقليص الأموال الحكومية التي تتدفق من خلال شيكات الرواتب الفدرالية والمقاولين ومدفوعات المزايا يمكن أن يؤدي بسهولة إلى إبطاء الاقتصاد. والخوف الرئيسي الآخر هو أنه سيقلل الثقة في الديون الأميركية، وقد تذوقت الولايات المتحدة طعم ذلك عندما اقتربت البلاد من حد الاقتراض في عام 2011، وعانت من أول تخفيض ائتماني لها على الإطلاق نتيجة لذلك، عندما خفضت "ستاندرد آند بورز"

تصنيف "إيه إيه إيه (AAA) "للبلاد –وهو أعلى مستوى ممكن– إلى "إيه إيه.(+ AA) "+

ماذا ستكون تبعات تخلف الولايات المتحدة عن سداد ديونها أو عدم قدرتها على استدانة المزيد؟

سيؤدي ذلك بالأساس لفزع المستثمرين، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف اقتراض الحكومة بمقدار 1.3 مليار دولار عام 2011، وإذا فقد الناس الثقة في الديون الأميركية، ينسحبون من أسواق الأوراق المالية، مما يدفع العائدات إلى الارتفاع، وهذا يمكن أن يدفع أسعار الفائدة إلى الارتفاع على الاستثمارات الأخرى مثل الرهون العقارية، ويمكن أن يبطئ الاقتصاد إلى حد كبير، ورغم أن التخلف عن السداد قد يكون كارثة اقتصادية أميركية، فإن تبعاته ستكون عالمية بامتياز. المصدر :الجزيرة

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/1/18/%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D8%A7-%D8%B3%D8%AA%D8%B5%D9%84-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AD%D8%AF-%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%B5%D9%89-%D9%87%D9%84

3 – بايدن: سنجري محادثات مع رئيس مجلس النواب بشأن الديون الأميركية

21/1/2023

تعهد الرئيس الأميركي جو بايدن بإجراء "مناقشة" مع رئيس مجلس النواب كيفن مكارثي بشأن رفع سقف الدين الأميركي، وسط تحذير من أن عجز الولايات المتحدة عن سداد ديونها قد يتسبب في أزمة مالية عالمية.

وقال بايدن –خلال فعالية مع رؤساء بلديات المدن أمس الجمعة– إن تخلف الولايات المتحدة عن سداد الديون سيكون كارثة لا مثيل لها من الناحية المالية في البلاد.

وقال بايدن "الدين الذي ندفعه تراكم على مدى 200 عام، وسنجري نقاشا بسيطا حول ذلك مع زعيم الأغلبية الجديد في مجلس النواب"، ولم يذكر مكارثي بالاسم.

ولم يذكر بايدن تفاصيل بشأن موعد محادثاته مع مكارثي الجمهوري الذي عُين حديثا رئيسا لمجلس النواب ويريد ربط تصويت لرفع سقف الديون بتخفيضات الإنفاق الحكومي.

وقال مكارثي –في تغريدة موجهة إلى بايدن– إنه قبِل دعوته "للجلوس ومناقشة زيادة تتسم بالمسؤولية في سقف الديون لمعالجة الإنفاق الحكومي غير المسؤول."

وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارين جان–بيير –في بيان– إن بايدن يتطلع إلى الاجتماع مع مكارثي "لمناقشة مجموعة من القضايا" في إطار عدد من الاجتماعات التي يعقدها مع الزعماء الجدد في الكونغرس.

وأضافت "كما قال الرئيس مرات عدة، فإن رفع سقف الديون ليس محل مفاوضات، إنه التزام على هذا البلد وزعمائه لتجنب الفوضى الاقتصادية."

ويستضيف بايدن زعماء الكونغرس الديمقراطيين في البيت الأبيض الثلاثاء المقبل، وقال مسؤول بالبيت الأبيض إنه لم يتم تحديد موعد لزيارة مكارثي.

وذكر البيت الأبيض مرارا أنه لن يتفاوض على رفع سقف الديون، واستخدم بعض مقترحات الجمهوريين لخفض الإنفاق لإظهار التناقض مع أولويات الديمقراطيين.

وقالت جان–بيير "في ما يتعلق بالنقاش الاقتصادي الواسع في بلدنا، قال رئيس مجلس النواب وحلفاؤه إن لديهم خطة مالية لخفض التأمين الاجتماعي، وخفض الرعاية الصحية، وخفض البرامج المهمة الأخرى، وفرض ضريبة مبيعات عامة تبلغ 30%"، وذلك في إشارة إلى برامج شبكة التأمين الاجتماعي الأميركية.

وأضافت "سنجري نقاشا واضحا حول رؤيتين مختلفتين للبلاد: واحدة تخفض التأمين الاجتماعي والأخرى تحميه، وسيكون الرئيس سعيدا بمناقشة ذلك مع رئيس مجلس النواب."

أزمة مالية

من جهتها، قالت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين أمس الجمعة إن عجز الولايات المتحدة المحتمل عن سداد ديونها قد يتسبب في أزمة مالية عالمية، ويقوض دور الدولار كعملة احتياطية.

ووصلت الحكومة الأميركية إلى الحد الأقصى لسقف الاقتراض عند 31.4 تريليون دولار الخميس الماضي؛ مما يعكس حجم الأموال التي أنفقتها الحكومة بالفعل.

وأبلغت يلين زعماء الكونغرس أن وزارتها بدأت استخدام إجراءات استثنائية لإدارة السيولة يمكن أن تجنب البلاد خطر التخلف عن السداد حتى الخامس من يونيو/حزيران المقبل.

وقالت يلين –في مقابلة مع شبكة "سي إن إن (CNN) "الإخبارية "قد يتسبب (التخلف عن السداد) في أزمة مالية عالمية، ومن المؤكد أنه سيقوض دور الدولار كعملة للاحتياطي تستخدم في المعاملات في جميع أنحاء العالم."

وأضافت أن هذا الوضع قد يؤدي إلى فقد الكثير من الأفراد وظائفهم وارتفاع تكاليف الاقتراض.

المصدر :رويترز

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/1/21/%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D8%AF%D9%86-%D8%B3%D9%86%D8%AC%D8%B1%D9%8A-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D8%AB%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B9-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3

4 – وصلت إلى 31 تريليون دولار.. كيف تراكمت ديون الحكومة الأميركية؟

28/1/2023

أدى عقدان من التخفيضات الضريبية والاستجابة للركود بالإضافة إلى زيادة إنفاق الحزبين الديمقراطي والجمهوري، إلى زيادة نسبة الاقتراض والدين بشكل عام في الولايات المتحدة.

وفي مقال نشرته صحيفة نيويورك تايمز (New York Times) الأميركية، قال الكاتب جيم تانكرسلي إن ديون أميركا أصبحت الآن 6 أضعاف ما كانت عليه في بداية القرن الـ21، وقد وصلت إلى مستوى قياسي منذ الحرب العالمية الثانية مقارنة بحجم الاقتصاد الأميركي، ومن المتوقع أن تنمو بمعدل 1.3 تريليون دولار سنويا خلال العقد المقبل.

وبحسب الكاتب، فقد تجاوزت الولايات المتحدة الحد القانوني للاقتراض البالغ 31.4 تريليون دولار الأسبوع الماضي، مما وضع واشنطن على شفا مواجهة مالية أخرى، حيث يرفض الجمهوريون رفع هذا الحد ما لم يوافق الرئيس جو بايدن على تخفيضات حادة في الإنفاق، مما يشير إلى تكرار سيناريو المواجهة الحزبية التي حدثت في الكثير من المناسبات خلال العقدين الماضيين.

وديون أميركا المتضخمة هي نتيجة لخيارات اتخذها كل من الجمهوريين والديمقراطيين على حد السواء. فمنذ سنة 2000، اعتاد السياسيون من كلا الحزبين على اقتراض الأموال لتمويل الحروب، والتخفيضات الضريبية، وتوسيع الإنفاق الفدرالي، وتوفير الرعاية الصحية لجيل طفرة المواليد، واتخاذ تدابير طارئة لمساعدة الشعب على تحمل فترتين من الركود المنهك.

ويعتقد قلة من الاقتصاديين أن مستوى الدين يمثل أزمة اقتصادية في الوقت الحالي، على الرغم من أن البعض يعتقد أن نفوذ الحكومة الفدرالية أصبح واسع النطاق لدرجة أنها تحلّ محل الشركات الخاصة، مما يشكل عائقا للنمو. لكن الاقتصاديين في وول ستريت يحذرون من أن الفشل في رفع حد الدين قبل أن تبدأ الحكومة في التهرب من فواتيرها –في وقت مبكر من يونيو/حزيران– قد تصبح له تداعيات كارثية.

وأشار الكاتب إلى أن المشرّعين لم يتخذوا سوى خطوات قليلة لتقليل عجز الميزانية الفدرالية الناتج عن الصراع بين الحزبين الحاكمين، فقد مضى ما يقرب من ربع قرن منذ آخر مرة أنفقت فيها الحكومة أقل مما تلقته من الضرائب.

ونظرا لأن برامج الإنفاق باتت اليوم تحظى بشعبية كبيرة من الناحية السياسية، يقول خبراء الميزانية إن من غير الواقعي توقع تحقيق التوازن في الميزانية على مدى عقد آخر أو أكثر.

وبحسب تقديرات البيت الأبيض، فإن الأموال المقترضة ستكون ضرورية لتغطية حوالي خُمس الميزانية الفدرالية البالغة 6 تريليونات دولار هذه السنة المالية، وهي ميزانية تشمل الإنفاق العسكري وتوفير المتنزهات الوطنية وبرامج شبكات الأمان وكل شيء آخر توفره الحكومة.

وفي غضون عقدين فقط، تراكمت ديون الولايات المتحدة لتبلغ 25 تريليون دولار، وتعود جذور الأسباب التي دفعتها إلى الوصول إلى هذا الوضع المالي إلى سوء تقدير سياسي في نهاية الحرب الباردة.

سقف الديون الأميركية

يطلق سقف الدين على الحد الأقصى للمبلغ الإجمالي للأموال التي يُسمح للحكومة الفدرالية باقتراضها عبر سندات الخزانة الأميركية، مثل السندات وسندات الادخار، للوفاء بالتزاماتها المالية. ونظرا لأن الولايات المتحدة تعاني من عجز في الميزانية، فعليها أن تقترض مبالغ ضخمة لتسديد فواتيرها.

وقد بلغت أميركا الحد الفني للديون في 19 يناير/كانون الثاني الجاري، حيث ستبدأ وزارة الخزانة الآن في استخدام "إجراءات استثنائية" لمواصلة سداد التزامات الحكومة، وهذه الإجراءات هي في الأساس أدوات محاسبة مالية تحد من بعض الاستثمارات الحكومية لتتمكن من مواصلة سداد فواتيرها، وقد يتم استنفاد هذه الخيارات بحلول يونيو/حزيران.

وبمجرد استنفاد الحكومة إجراءاتها الاستثنائية ونفاد النقد، لن تكون قادرة على إصدار ديون جديدة ودفع فواتيرها، حيث يمكن للحكومة أن تنتهي من التخلف عن سداد ديونها إذا كانت غير قادرة على سداد المدفوعات المطلوبة لحاملي سنداتها، وسيكون مثل هذا السيناريو مدمرا اقتصاديا ويمكن أن يغرق العالم في أزمة مالية.

ولا يوجد دليل رسمي على ما يمكن أن تفعله واشنطن لمنع حدوث هذه الكارثة، لكنها تملك الكثير من الخيارات، فيمكن أن تحاول وزارة الخزانة إعطاء الأولوية للمدفوعات، مثل الدفع لحاملي السندات أولا، وإذا تخلفت الولايات المتحدة عن سداد ديونها، فقد يتدخل الاحتياطي الفدرالي نظريا لشراء بعض سندات الخزانة.

أما عن سبب وجود حد للاقتراض، فوفقا للدستور، يجب أن يأذن الكونغرس بالاقتراض، وتم وضع حد الدين في أوائل القرن العشرين بحيث لا تحتاج وزارة الخزانة إلى طلب الإذن في كل مرة يتعين عليها إصدار ديون لدفع فواتيرها.

وفي ظل ارتفاع الإنفاق العسكري، انخفضت الإيرادات الفدرالية، وكان هذا التراجع نتيجة مباشرة للتخفيضات الضريبية التي وقّعها بوش في عامي 2001 و 2003، وكانت تلك التخفيضات الضريبية مؤقتة، ولكن في عام 2012، عقد أوباما صفقة مع الجمهوريين في الكونغرس لجعل أكثر من 4 أخماسها دائمة.

تنامي حجم الديون

ووفق الكاتب، فقد قدّر مركز الميزانية وأولويات السياسية –وهو مؤسسة فكرية ذات توجه يساري– أنه من عام 2001 حتى عام 2018، أضافت

تلك التخفيضات الضريبية وتكاليف الفائدة الإضافية للاقتراض لتمويلها ما يصل إلى 5.6 تريليونات دولار، أي حوالي ثلث الديون الإضافية التي تكبدتها الحكومة في ذلك الوقت.

وفي عام 2018، بدأت جولة جديدة من التخفيضات الضريبية للجمهوريين وقعها الرئيس دونالد ترامب، ولم تتضمن تخفيضات في الإنفاق لتعويض التكلفة، وقد تم تمريرها من قبل بعض المشرعين الذين يجادلون الآن بأن الحكومة يجب ألا ترفع حد الاقتراض دون اتخاذ الخطوات الأولى لكبح الديون.

وذكر الكاتب أن بعض برامج الإنفاق الدائم الجديدة ساهمت في تنامي حجم الديون، حيث يقول جوش جوردون مدير السياسة الصحية في لجنة الميزانية الفدرالية المسؤولة بواشنطن، إن قانون العقاقير –الذي تم تمريره في عهد بوش– زاد العجز بشكل واضح، حيث كلف أكثر من 100 مليار دولار عام 2022 وحده.

ويشير جوردون إلى أنه كان من الأصعب بكثير حساب تأثير العجز على قانون الرعاية ولا سيما بعد توسع ميزانية الرعاية الصحية في عهد أوباما، وأدى القانون إلى زيادة الإنفاق الفدرالي على برامج الإعانات والتأمين الصحي، لكنها رفعت أيضا بعض الضرائب، وقد ساهمت التغييرات التي أدخلتها على نظام الرعاية الصحية –على الأقل إلى حد ما– في خفض الإنفاق على الرعاية الصحية مقارنة بالتوقعات السابقة.

بعض برامج الإنفاق الدائم الجديدة ساهمت في تنامي حجم الديون الأميركية (غيتي)

أزمات الركود

ويوضح الكاتب أن أكبر الدوافع لزيادة الدين، هي الاستجابات الفدرالية لمجابهة أزمات الركود الحادة: مثل الأزمة المالية لعام 2008 والركود الوبائي لعام 2020.

وبعد فترة وجيزة من تولي باراك أوباما منصبه عام 2009، بعد أن ورث الركود، دفع الكونغرس إلى الموافقة على حزمة تقارب 800 مليار دولار من التخفيضات الضريبية والإنفاق التحفيزي. واستمر الإنفاق على شبكات الأمان عند مستويات عالية خلال السنوات العديدة القادمة، حيث تعافى الاقتصاد ببطء.

وقد وافق ترمب على مجموعة أكبر بكثير من حزم المساعدات، بلغ مجموعها أكثر من 3 تريليونات دولار، بعد أن اجتاح كوفيد–19 العالم في عام 2020، حيث تولى بايدن منصبه في العام التالي ووقع خطة تحفيز بقيمة 1.9 تريليون دولار بعد فترة وجيزة.

ويختلف الاقتصاديون حول حجم تلك الاستجابات المالية، لكنهم يتفقون على أنه من خلال اقتراض الأموال في حالة الانكماش الحاد، ساعدت الحكومة الفدرالية في إنعاش الاقتصاد وحماية الأفراد والشركات.

ويرى الكاتب أن من الصعب إسناد المسؤولية الكاملة إلى الرؤساء أو الأطراف عن المستويات الإجمالية للديون، لأن القرارات السياسية غالبا ما يؤثر بعضها على بعض. ووفقا لأحد المقاييس، كان الدَّين نتاج سياسات الحزبين، فقد نما بمقدار 12.7 تريليون دولار في عهدي بوش وترامب، وكلاهما جمهوريان توليا الرئاسة الأميركية، وبمقدار 13 تريليون دولار في ظل الإدارات الديمقراطية لأوباما وبايدن.

ويختم الكاتب تقريره بالقول إن تداعيات السياسات المالية لبعض الرؤساء تظل قائمة حتى بعد مغادرتهم مناصبهم.

المصدر :نيويورك تايمز

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/1/28/%D9%88%D8%B5%D9%84%D8%AA-%D8%A5%D9%84%D9%89-31-%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%83%D9%85%D8%AA

5 – أميركا تصطدم بسقف الدين.. مخاوف اقتصادية وأزمة مالية تلوح في الأفق

حذر رؤساء شركات ووكالة واحدة على الأقل من وكالات التصنيف الائتماني من أن المواجهة الطويلة بين الحزبين قد تهز الأسواق وتزعزع استقرار الاقتصاد العالمي.

20/1/2023

بلغت الحكومة الأميركية حد الاقتراض البالغ 31.4 تريليون دولار أمس الخميس، وسط مواجهة بشأن رفع سقف الدين بين الجمهوريون – الذين يملكون أغلبية في مجلس النواب– والديمقراطيين الذين ينتمي إليهم الرئيس جو بايدن، مما قد يؤدي إلى أزمة مالية في غضون بضعة أشهر.

وأبلغت وزيرة الخزانة جانيت يلين قادة الكونغرس –بمن فيهم رئيس مجلس النواب كيفن مكارثي– أن وزارتها بدأت استخدام الإجراءات الاستثنائية لإدارة النقد التي يمكن أن تؤدي إلى تفادي التخلف عن السداد حتى الخامس من يونيو/حزيران المقبل.

ويهدف الجمهوريون إلى استغلال الوقت حتى استنفاد مناورات وزارة الخزانة الطارئة لإجبار بايدن ومجلس الشيوخ –الذي يقوده الديمقراطيون– على خفض الإنفاق.

وحذر رؤساء شركات ووكالة واحدة على الأقل من وكالات التصنيف الائتماني من أن المواجهة الطويلة بين الجانبين قد تهز الأسواق وتزعزع استقرار الاقتصاد العالمي المهتز بالفعل.

ويحاول الجمهوريون استخدام أغلبيتهم البسيطة في مجلس النواب وسقف الدين لفرض تخفيضات على البرامج الحكومية، ويرون أن وزارة الخزانة يمكن أن تتجنب التخلف عن السداد من خلال إعطاء الأولوية لمدفوعات الديون، لكن الخبراء الماليين شككوا في جدوى الفكرة، التي يرفضها البيت الأبيض كليا.

وقالت أوليفيا دالتون نائبة السكرتيرة الصحفية للبيت الأبيض أمس الخميس –على متن طائرة الرئاسة– "لن تكون هناك مفاوضات بشأن سقف الدين. يجب على الكونغرس معالجة المسألة من دون شروط كما فعل 3 مرات في عهد (الرئيس الجمهوري السابق) دونالد ترامب."

وشهدت الولايات المتحدة معركة مطولة حول سقف الدين عام 2011 أدت إلى خفض التصنيف الائتماني للبلاد وإجبارها لسنوات على تخفيضات في الإنفاق المحلي والعسكري.

وقال زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ تشاك شومر –في بيان– إن "سياسة حافة الهاوية مع الحد من الديون ستكون ضربة هائلة للاقتصادات المحلية والعائلات الأميركية، ولن تكون أهون من أزمة اقتصادية على أيدي الجمهوريين."

ما سقف الدين؟

يبلغ إجمالي الدين الوطني للولايات المتحدة نحو 31.4 تريليون دولار، وهو الحد الأقصى الذي يمكن للحكومة الأميركية استدانته، وهذه هي الأموال التي تدين بها الحكومة الأميركية للأشخاص الذين اشتروا سنداتها وأدوات الدين الأخرى.

وتحتفظ شركات أميركية أو مواطنون أميركيون بكثير من هذه الديون، رغم أن الحكومات والمواطنين الأجانب احتفظوا بالمزيد في السنوات الأخيرة، وبلغت قيمتها 7.5 تريليونات دولار، وللصين واليابان وبريطانيا حصة الأسد من هذه الديون.

وهناك نحو 8.5 تريليونات دولار من هذا الدين تسمى "الحيازات الحكومية الداخلية"، وهذا يشمل الصناديق الحكومية مثل الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد الحكومية المختلفة، وهذه الصناديق تشتري الديون الأميركية؛ مما يعني أنها تقرض الأموال لبقية الحكومة.

ماذا يعني أن تصل الحكومة لسقف الدين الذي حدده الكونغرس؟

لا يمكن للحكومة تخطي مستوى سقف الدين الذي حدده الكونغرس، ورُفع السقف آخر مرة بمقدار 2.5 تريليون دولار في ديسمبر/كانون الأول 2021 ليصل إلى 31.4 تريليون دولار.

ومن الناحية القانونية، يحق للحكومة الفدرالية اقتراض الأموال عند هذا المستوى، ما دام أنها لا تتجاوز سقف الديون الذي حدده الكونغرس، ولكن إذا وصلت إلى هذا الحد فإن وزارة الخزانة ستعاني من نقص الأموال، وهذا يعني أنها لا تستطيع تلبية التزاماتها وعلى رأسها المرتبات الفدرالية، أو دفع ثمن المشتريات الحكومية، أو اقتراض المزيد من الأموال.

ماذا سيحدث إذا فشل الكونغرس في رفع سقف الدين؟

إذا وصلت الولايات المتحدة إلى سقف ديونها ولم يرفعها الكونغرس، فسيتعين على وزارة الخزانة اتخاذ "تدابير استثنائية" لتجنب كارثة مالية لن تبقى داخل الحدود الأميركية، وستبدأ وزارة الخزانة نقل الأموال لتغطية النقص في التدفق النقدي، ويمكن أن تستمر هذه الإجراءات بضعة أسابيع أو أشهر فقط. وبمجرد نفاد هذه التدابير، ستواجه الحكومة الفدرالية صعوبة في سداد التزاماتها، مثل شيكات الضمان الاجتماعي وتكاليف الرعاية الطبية. المصدر :الجزيرة +رويترز

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/1/20/%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D8%A7-%D8%AA%D8%B5%D8%B7%D8%AF%D9%85-%D8%A8%D8%B3%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%AE%D8%A7%D9%88%D9%81

6 – أزمة الديون الأميركية "قنبلة موقوتة" تنتظر حلاً سحرياً

الرئيس الأميركي جو بايدن ينظر إلى رئيس مجلس النواب كيفين مكارثي (الأول من اليسار) وزعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ تشاك شومر، خلال اجتماع مع قادة الكونجرس في البيت الأبيض في واشنطن، الولايات المتحدة. 29 نوفمبر REUTERS2022 – .

طارق إبراهيم، 03 فبراير 2023 واشنطن–

على الرغم من الرهانات الكثيرة بشأن انفراجة محتملة لأزمة "سقف الديون" ومعالجة العجز في الميزانية خلال لقاء الرئيس الأميركي جو

بايدن ورئيس مجلس النواب كيفين مكارثي، إلا أن الاجتماع سلط الضوء على الخلافات بين الجانبين.

فخلال اللقاء المذكور، هدد الجمهوريون بعدم زيادة حد الدين ما لم يوافق بايدن على خفض حاد في الإنفاق الفيدرالي، بينما يرفض الرئيس الأميركي التفاوض بشأن رفع الحد الأقصى للدين الذي وصلت إليه الحكومة هذا الشهر.

بناء على ما تقدم، لماذا تتكرر أزمة "سقف الدين" مع الحكومات المتعاقبة؟ ومتى يمكن حل الخلافات؟ ولماذا تهدد الأزمة المذكورة بأزمة أخرى مالية قد تؤدي إلى ركود وفقدان مكانة الولايات المتحدة الاقتصادية والسياسية، في حال تخلفت عن سداد ديونها؟

رهانات سياسية واقتصادية : ظل السياسيون ينظرون إلى كل من بايدن ومكارثي على أنهما من القادة الودودين المعروفين برغبتهم في إبرام الصفقات، لكن الطرفين وجدا نفسهما يتهافتان على الدخول في تضاريس سياسية غير مريحة، من خلال مفاوضات صعبة بشأن كيفية الحد من ديون الولايات المتحدة التي بلغت السقف المحدد لها في 19 يناير الماضي، بوصولها لـ31.4 تريليون دولار .

وفي حين أن كلا الرجلين (بادين ومكارثي) أظهر احتراماً تجاه الآخر على مدى سنوات، فإن الرهانات السياسية والاقتصادية بشأن إمكان حل الأزمة العالقة خلال الأسابيع المقبلة، قد تكون حادة بحيث تعرقل مهاراتهما التفاوضية.

مكارثي خرج من الاجتماع من دون بوادر ملموسة على إحراز تقدم، لكنه عبر عن "بصيص من التفاؤل"، قائلاً إن "لا اتفاقات ولا وعود، إلا

أننا سنواصل المحادثات". وأوضح البيت الأبيض في بيان أن بايدن كرر أنه لن يتفاوض بشأن سقف الدين، وإن كان يرحب بمناقشة منفصلة مع قادة الكونجرس حول كيفية تقليل العجز في الميزانية والسيطرة عليه (الدين) .

بسبب هذا الخلاف، يفكر بايدن في ترشيح نفسه لدورة رئاسية ثانية في عام 2024. ويسعى مكارثي إلى الاحتفاظ بمنصبه كرئيس لمجلس النواب من دون إثارة غضب الجمهوريين وانقسامهم، خصوصاً الجناح اليميني في مجلس النواب، ما يشير إلى أن الأزمة قد تظل عالقة لفترة أطول مع تأكيد مكارثي أنه يريد طريقة معقولة ومسؤولة يمكن من خلالها رفع سقف الديون، بشرط السيطرة على الإنفاق الحكومي الجامح.

في المقابل، يصر بايدن على رفض التفاوض بشأن سقف الدين، أو المساس بالمزايا الاجتماعية والصحية التي أقرت في الميزانيات التي اعتمدها الديمقراطيون خلال سيطرتهم على الكونجرس بمجلسيه طوال العامين الماضيين، ومحاولة إدارته إلقاء الكرة في ملعب الجمهوريين بمطالبتهم تقديم مقترحات مفصلة للميزانية.

الاتفاق صعب: ورغم مطالبة نواباً جمهوريين وديمقراطيين بتجاوز الانقسام الحزبي (يكافح الجمهوريون للتوصل لاتفاق في ما بينهم بشأن كيفية خفض الإنفاق) تبدو المسألة مهيأة للتصادم مع حقيقة أن تدابير التقشف تعتبر مزعجة للجميع.

كبير الباحثين في "معهد بروكينجز" ويليام جي جيل، قال إن "أي سياسي يمكن أن يسقط بسبب خفض الإنفاق أو رفع الضرائب التي تستهدف معالجة عجز الميزانية وتقليص الديون ."

تجدر الإشارة إلى أنه بعد فورة إنفاق 5 تريليونات دولار لمكافحة تداعيات جائحة كورونا، أصبح عبء ديون واشنطن ضخماً للغاية، بحيث لا يمكن التخلص منه دون ألم كبير، إذ قدّرت لجنة الموازنة الفيدرالية أخيراً، أنها ستتطلب خفض العجز بـ14.6 تريليون، لإحداث توازن في الميزانية على مدى العقد المقبل، الأمر الذي يحتاج لخفض كل الإنفاق الفيدرالي الأميركي بمقدار الربع تقريباً.

وفي حين حذّر الرئيس السابق دونالد ترمب الجمهوريين من المساس بخفض برنامج الرعاية الصحية لكبار السن "ميديكير"، أو برامج الضمان الاجتماعي، امتنع الجمهوريون عن تقديم خطة واضحة تحدد البرامج الفيدرالية التي يريدون خفض ميزانيتها.

كما أصر الجمهوريون على ضرورة إجراء تغييرات مالية هيكلية مقابل التصويت لرفع سقف الاقتراض، كما ظهرت أخيراً بعض الانقسامات، بشأن كيفية تقليل الإنفاق أمام الرأي العام، مما يبرز التحدي السياسي الذي يواجه الحزب (الجمهوري)، وهم يحاولون التلويح بشبح التخلف عن السداد لانتزاع تنازلات من بايدن والديمقراطيين.

ديون بلا نهاية

ومع ذلك، يخشى الجمهوريون من استمرار فتح باب الديون بلا حدود، بعدما أنفقت الحكومة الأميركية مبلغاً قياسياً بلغ 213 مليار دولار أميركي مدفوعات الفائدة على ديونها في الربع الرابع من العام الماضي، بزيادة قدرها 63 مليار دولار عن العام السابق. وهو ما يمثل قفزة بنحو 30 مليار دولار عن الربع السابق ما يجعلها أكبر قفزة ربع سنوية على الإطلاق، في

الوقت الذي رفع فيه بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بنسبة هائلة بلغت 4.25 نقطة مئوية من مارس حتى ديسمبر 2022 .

ويقول جيرالد دواير، أستاذ الاقتصاد في "جامعة كليمسون" إن الدين الأميركي، وهو المبلغ الذي تقترضه الحكومة الفيدرالية لموازنة الميزانية، يزداد عندما يكون الإنفاق أكبر من الإيرادات ويتراكم بمرور الوقت، كما يميل التضخم إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وكذلك العجز في الميزانية، ونتيجة لذلك تزداد قيمة الدين الحكومي بالدولار في أوقات التضخم .

وبهذه الطريقة، ارتفع إجمالي الدين الحكومي على مر السنين، وأصبح بحلول نهاية عام 2022 أكبر بعشر مرات مما كان عليه في عام 1990، ووصل إلى 31.4 تريليون دولار بما يمثل أكثر من 120 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، ما يشير إلى أن خدمة الديون يمكن أن تكون مشكلة أكثر مما كانت عليه من قبل.

هل تتخلف أميركا عن سداد ديونها؟

على مدى نحو قرن من الزمان، أنفقت الولايات المتحدة أموالاً أكثر مما تحصل عليها. لكن وزارة الخزانة ظلت تمول هذا الإنفاق الإضافي عن طريق بيع الأوراق المالية الحكومية. ومع ذلك لم يسمح المشرعون بتسليم الوزارة شيكاً على بياض، إذ حدد الكونجرس منذ عام 1917 المبلغ الذي يمكن لوزارة الخزانة أن تقترضه، حتى تتمكن من دفع تكاليف البرامج الملزمة قانوناً بتمويلها مثل برامج الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية ورواتب العسكريين ومدفوعات الفائدة وغيرها، وتم تعريف هذا المبدأ التوجيهي باسم "سقف الدين ."

وعلى مدار التاريخ، لم تتخلف أميركا قط عن سداد ديونها رغم أن الكونجرس رفع سقف الديون 100 مرة لمنع التخلف عن السداد. لكن، مع وصول الدين الأميركي إلى سقف الديون في 19 ديسمبر الماضي، بدأت وزارة الخزانة في اتخاذ إجراءات استثنائية من أجل دفع استحقاقاتها والتي يتوقع أن تصمد فقط حتى يونيو المقبل، لكن إذا لم يرفع الكونجرس أو يعلق سقف الديون حتى ذلك الحين، فقد تتخلف الولايات المتحدة عن سداد ديونها .

وللسبب المذكور أعلاه، حذرت جانيت يلين وزيرة الخزانة من أن التخلف عن سداد الديون قد يتسبب في ضرر لا يمكن إصلاحه للاقتصاد الأميركي، مع ارتفاع معدلات الاقتراض لأشياء مثل بطاقات الائتمان والرهن العقاري وقروض السيارات. وينتظر أن تضيف هذه العواقب مزيداً ومن التعقيدات إلى التحديات التي كانت تواجه الاقتصاد الأميركي بالفعل من اقتصاد متباطئ، وارتفاع أسعار الفائدة، وتضخم مرتفع، بينما يحذر الخبراء الاقتصاديون من كارثة محدقة تتمثل في ركود وانهيار في الثقة المالية والائتمانية للولايات المتحدة، وقد يؤدي هذا السيناريو إلى إغراق العالم في أزمة مالية طويلة.

طريقتان للتخلف عن سداد الديون

وفقاً لموقع التوازن المالي في الولايات المتحدة والذي يضم مجموعة من المهنيين ذوي الخبرة الواسعة في الصناعة المالية من أساتذة الجامعات إلى المخططين الماليين المعتمدين، فإن هناك طريقتان يمكن للولايات المتحدة أن تتخلف بها عن سداد ديونها، تتمثل الأولى في تعليق سقف

الدين أو عدم رفعه، بينما تتمثل الثانية في عدم دفع فائدة على أذون وسندات الخزانة الأميركية .

في الطريقة الأولى، يمكن للولايات المتحدة أن تتخلف عن سداد ديونها إذا لم يرفع الكونجرس سقف الديون بمجرد بلوغه. وعندما يتأخر قرار رفع أو تعليق سقف الديون، غالباً ما تفقد الشركات والمستهلكين الثقة في أميركا، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وعدم اليقين في الأسواق المالية، وخفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة .

ويُنظر إلى ديون الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم على أنها بمثابة "استثمار آمن". ويعتبر معظم المستثمرين أن سندات الخزانة مضمونة بنسبة 100 في المئة من قبل الحكومة الأميركية. ولهذا، قد يؤدي أي تهديد بالتخلف عن السداد إلى قيام وكالات تصنيف الديون مثل "موديز" و"ستاندرد آند بوورز"، بخفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة. وقد يؤثر ذلك على سوق الأسهم، فعلى سبيل المثال، خفضت ستاندرد آند بوورز في أبريل 2011 نظرتها للديون الأميركية من (قوي للغاية) إلى (قوي جداً)، ومع ذلك انخفض مؤشر داو جونز الصناعي على الفور بمقدار 140 نقطة .

أما الطريقة الثانية التي يمكن أن تتخلف بها الولايات المتحدة عن سداد ديونها، فتأتي إذا قررت الحكومة ببساطة أن ديونها مرتفعة للغاية وتوقفت عن دفع الفائدة على أذون وسندات الخزانة. وفي هذه الحالة، ستنخفض قيمة سندات الخزانة في السوق الثانوية، حيث يضطر أي شخص أو جهة تمتلك سندات الخزانة أن يبيعها بخصم كبير، كما لن تكون الحكومة

الفيدرالية قادرة على طرح سندات خزانة جديدة أيضاً، وبالتالي لن تتمكن الحكومة من اقتراض الأموال من المستثمرين.

تداعيات الكارثة: سيؤدي التخلف عن سداد ديون الولايات المتحدة إلى كارثة حتمية على الاقتصاد والشعب في الولايات المتحدة وعلى العالم أجمع. ففي أميركا، قد يؤدي التخلف عن السداد إلى زيادة أسعار الفائدة، مما يؤدي بعد ذلك إلى زيادة الأسعار ومزيد من التضخم. وستعاني سوق الأسهم أيضاً، إذ لن يُنظر إلى الاستثمارات في أميركا على أنها آمنة كما كانت من قبل، خاصةً إذا تم تخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة .

وستتأثر كذلك العديد من البرامج الحكومية مثل الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية. وستكون رواتب العسكريين والموظفين الفيدراليين في خطر. كما سيصبح أصحاب الأعمال الصغيرة الذين يتعاملون مع قروض فيدرالية معرضين للخطر. وسيكون لهذه الآثار المالية تأثير كبير على إنفاق المستهلكين. ويمكن أن تغلق الشركات. وفي النهاية يمكن أن تدخل الولايات المتحدة في ركود طويل يشبه الركود الكبير الذي ضرب الولايات المتحدة في ثلاثينات القرن الماضي وتسبب في ركود اقتصادي عالمي .

وبالرغم من أن الكثير من السياسيين في واشنطن ورجال المال في وول ستريت يفترضون أن الكونجرس وإدارة بايدن سيجدون طريقة لمواصلة دفع الفوائد لحاملي السندات الأميركية، إلا أن هذا لا يعني أن الاقتصاد سوف يفلت من الأذى، حسبما يقول داليب سينغ المسؤول الاقتصادي السابق في البيت الأبيض، لأنه إذا خفضت وكالات الائتمان تصنيف سندات الخزانة بشكل جماعي، فإن تكلفة الاقتراض والتأمين ضد التخلف

عن السداد سترتفع، وبالتالي، فإن أية أصول مالية يتم تسعيرها استناداً إلى عوائد الخزانة ستشعر بالآثار الضارة مثل الرهون العقارية وبطاقات الائتمان وسندات الشركات. وكل شيء يصبح أكثر تكلفة بمجرد أن يبدأ المستثمرون في ربط المزيد من المخاطر باحتمالية وفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها، وهذا خطر أكبر بكثير بعد المعارك المتكررة والممتدة حول سقف الديون .

ومثل العديد من البلدان الأخرى والمستثمرين الأفراد في جميع أنحاء العالم، تمتلك الصين من سندات وزارة الخزانة الأميركية حتى أواخر عام 2022 ما يقارب تريليون دولار، وإذا تخلفت الولايات المتحدة عن سداد ديونها، فقد لا تتلقى الصين أو غيرها من البلدان والمؤسسات والأفراد مدفوعات الفائدة على تلك الأوراق المالية، وقد تفقد هذه الجهات جميعاً استثماراتها بشكل كامل.

انهيار الدولار: ويقول مايكل همفريز، أستاذ الأعمال والاقتصاد في "جامعة تورو" إن أخطر العواقب تكمن في انهيار الدولار الأميركي الذي يُستخدم على نطاق واسع في التمويل والتجارة العالمية، واستبداله بوحدة حساب أخرى، ذلك أن أكثر من نصف حجم التجارة العالمية بما في ذلك النفط والذهب والسيارات والهواتف الذكية يتم تقييمها بالدولار، بينما يشكل اليورو نحو 30 في المئة من تعاملات التجارة العالمية، وتستحوذ جميع العملات الأخرى على باقي التعامل التجاري العالمي .

ونتيجة لهذه الهيمنة، فإن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة على هذا الكوكب التي تستطيع سداد ديونها الخارجية بعملتها الخاصة، الأمر الذي

يمنح كلاً من حكومة الولايات المتحدة والشركات الأميركية مساحة هائلة في التجارة والتمويل الدوليين .

وبغض النظر عن مقدار ديون حكومة الولايات المتحدة للمستثمرين الأجانب، فإنه يمكنها ببساطة طباعة الأموال اللازمة لسدادها. رغم أنه لأسباب اقتصادية، قد لا يكون من الحكمة القيام بذلك، في حين يتعين على الدول الأخرى شراء الدولار أو اليورو لتسديد ديونها الخارجية، بحيث تكون الطريقة الوحيدة بالنسبة إلى تلك الدول هي إما تصدير منتجات أكثر مما تستورد، أو اقتراض المزيد من الدولارات أو اليورو من السوق الدولية .

لكن، بالنسبة إلى الولايات المتحدة، لا توجد لديها هذه القيود ويمكن لها أن تكون في عجز تجاري كبير مع استيراد منتجات أكثر مما تصدر على مدى عقود، من دون أن تعاني العواقب ذاتها. كما أنه بالنسبة إلى الشركات الأميركية، فإن هيمنة الدولار تعني أنها لا تخضع لمخاطر تقلب سعر الصرف مثل منافسيها الأجانب، إذ تشير أخطار التغيرات في سعر الصرف إلى كيفية تأثير القيمة النسبية للعملات على ربحية الشركات .

ونظراً لأن التجارة الدولية بشكل عام مقومة بالدولار، فإنه يمكن لشركات الولايات المتحدة البيع والشراء بعملتها الخاصة، وهو أمر لا يستطيع منافسوها الأجانب القيام به بسهولة، ما يمنح الشركات الأميركية ميزة تنافسية هائلة.

وهكذا، إذا تخلفت الولايات المتحدة عن سداد ديونها، من المحتمل أن يفقد الدولار مكانته كوحدة حساب دولية، مما يجبر الحكومة والشركات على دفع فواتيرها الدولية بعملة أخرى .

فقدان القوة السياسية: نظراً لأن معظم التجارة الخارجية مقومة بالدولار، فإن أموال التجارة تتم من خلال بنك أميركي في مرحلة ما، وهذه إحدى الطرق المهمة التي تجعل من هيمنة الدولار قوة سياسية هائلة للولايات المتحدة، وخاصة لمعاقبة المنافسين الاقتصاديين والحكومات غير الصديقة.

وعلى سبيل المثال، عندما فرض الرئيس ترمب عقوبات اقتصادية على إيران، منع طهران من التعامل مع البنوك الأميركية والدولار، كما فرض عقوبات ثانوية، مما يعني فرض عقوبات أيضاً على الشركات غير الأميركية التي تتعامل مع إيران، وكان على معظم اقتصادات العالم الاختيار بين التعامل بالدولار أو التجارة مع إيران، فاختارت الدولار وامتثلت للعقوبات، ونتيجة لذلك دخلت إيران في ركود عميق، وانخفضت عملتها بنحو 30 في المئة .

وفعل الرئيس جو بايدن شيئاً مشابها ولكن على نطاق أقل مع روسيا بعد غزوها لأوكرانيا. ولهذا السبب، لا يمكن لأي بلد آخر اليوم أن يفرض من جانب واحد هذا المستوى من الألم الاقتصادي على بلد آخر، ما يجعل انهيار الدولار مع التخلف عن سداد الديون الأميركية أمراً في غاية الخطورة على الهيمنة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة

مكافأة المنافسين

النتيجة الأخرى لانهيار الدولار هي تعزيز مكانة أكبر منافس للولايات المتحدة على النفوذ العالمي وهي الصين. ففي حين أن اليورو من المرجح أن يحل محل الدولار باعتباره وحدة الحساب الرئيسية في العالم، فإن اليوان الصيني سوف ينتقل إلى المركز الثاني.

وإذا أصبح اليوان وحدة حساب دولية مهمة، فإن ذلك سيعزز مكانة الصين الدولية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، خصوصاً وأن بكين كانت تعمل مع دول مجموعة بريكس الأخرى مثل البرازيل وروسيا والهند لقبول اليوان كوحدة حساب. ومع استياء الثلاثة الآخرين بالفعل من الهيمنة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة، فإن التخلف عن السداد في الولايات المتحدة سيدعم هذا الجهد.

https://asharq.com/ar/4rMJ8ZIdM1Sq5LWIaHmB4b-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D9%86%D8%A8%D9%84%D8%A9-%D9%85%D9%88%D9%82%D9%88%D8%AA%D8%A9/

7 – اللقاء الأول لبايدن ومكارثي.. لا اتفاق ولا وعود بشأن "سقف الدين"

رئيس مجلس النواب الأميركي كيفين مكارثي يغادر البيت البيت الأبيض عقب لقائه مع الرئيس جو بايدن – 1 فبراير 2023 AFP – الشرق، 02 فبراير 2023

عقد الرئيس الأميركي جو بايدن، الأربعاء، لقاءه الأول مع كيفين مكارثي منذ توليه رئاسة مجلس النواب، دون أن تسفر محادثاتهما عن تسوية الخلافات بشأن الدين الأميركي.

واستمر اللقاء الذي انعقد في البيت الأبيض لأكثر من ساعة بحسب وكالة "أسوشيتد برس"، التي أشارت إلى أن المباحثات انعقدت وسط ترقب كبير، إذ يهدد عدم الاتفاق بشأن رفع سقف الدين الأميركي بتعثر الولايات المتحدة في سداد ديونها.

وقال زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب كيفين مكارثي إن "الاجتماع الأول كان جيداً"، مشيراً إلى أنه كان "أفضل مما كان متوقعاً."

غير أنه أكد عدم التوصل إلى أي اتفاق، إذ قال للصحافيين أثناء مغادرته البيت الأبيض: "لا اتفاق، ولا وعود باستثناء مواصلة النقاش."

ولفت إلى أنه أوضح لبايدن أنه لن يوافق على رفع سقف الدين الأميركي دون تقديم البيت الأبيض تنازلات بشأن خطة الإنفاق، قائلاً: "كنت واضحاً جداً. لن نقبل بإنفاق هذا العام يتجاوز مستوى الإنفاق في العام الماضي."

موقف بايدن: وحين سُئل بشأن رد بايدن على موقفه، قال مكارثي إن الرئيس أصر على رفض ربط التفاوض بشأن خطة الإنفاق بقضية سقف الدين. وأضاف: "لدينا وجهات نظر مختلفة بشأن هذا الأمر. لكن ما زلت أعتقد أنه كان اجتماعاً جيداً."

في المقابل، قال البيت الأبيض إن الرئيس بايدن ورئيس مجلس النواب اتفقا على مواصلة النقاش، مضيفاً أن بايدن أوضح خلال الاجتماع أن عدم السماح بحدوث "كارثة" للاقتصاد "مسؤولية مشتركة" بين البيت الأبيض والكونجرس، رغم الخلافات الحزبية.

ويهدد الجمهوريون بمنع الموافقة التي تكون روتينية عادة على رفع الحد الائتماني للبلاد ما لم يوافق الديمقراطيون أولاً على تخفيضات كبيرة

في الميزانية مستقبلاً. وفي الأثناء، يتّهم البيت الأبيض الجمهوريين بأخذ الاقتصاد "رهينة" لانتزاع تنازلات في الموازنة مدفوعة سياسياً.

رئيس مجلس النواب الأميركي كيفين مكارثي متحدثاً للصحافة عقب لقائه مع الرئيس جو بايدن في البيت الأبيض – 1 فبراير 2023 – Bloomberg

فيما يشدد البيت الأبيض على أنه لن يسمح بأن يكون سقف الدين الحالي جزءً من أي مفاوضات بشأن إنفاق الحكومة مستقبلاً نظراً إلى أن مبلغ 31.4 تريليون دولار هو رقم تم في الأساس الاتفاق عليه في الكونجرس، لافتاً إلى أن رفض رفع سقف الدين أشبه بـ"رفض دفع فاتورة بطاقة ائتمانية ينبغي سدادها."

في غضون ذلك، تحذّر وزارة الخزانة من أن الفشل في رفع سقف الدين بحلول يونيو سيؤدي إلى تخلّف الولايات المتحدة عن سداد دينها البالغة قيمته 31.4 تريليون دولار، في سابقة تاريخية من شأنها أن تترك الحكومة غير قادرة على سداد قيمة فواتيرها وتقوّض سمعة الاقتصاد الأميركي وتثير على الأرجح الذعر في أوساط المستثمرين.

ميزانية 2024

وبحسب "أسوشيتد برس"، فإن مكارثي لم يقدم اقتراحاً رسمياً خلال لقائه مع بايدن بشأن ميزانية 2024، لكنه دخل الاجتماع وهو مثقل بالوعود التي قطعها للمشرعين الجمهوريين خلال حملته الصعبة ليصبح رئيساً لمجلس النواب، إذ تعهد بالعمل على إعادة الإنفاق الفيدرالي إلى مستويات 2022 بتخفيضه بنسبة 8 %.

وموازنة بايدن المقترحة للعام المالي المقبل التي سيعلن عنها في 9 مارس، ستكشف "كيف يخطط الرئيس للاستثمار في أميركا، والاستمرار في خفض تكاليف المعيشة على الأسر، وحماية وتدعيم شبكة الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، وتخفيض عجز الموازنة العامة"، وفق مذكرة كتبها كل من برايان ديز، مدير المجلس الاقتصادي الوطني، وشلنده يانج، مديرة مكتب الإدارة والموازنة، ونشرت الثلاثاء. وجاء في المذاكرة أنه "بالمثل، يجب على رئيس مجلس النواب مكارثي، الالتزام بإصدار موزنة حتى يرى الشعب الأميركي كيف يخطط الجمهوريون في مجلس النواب لتخفيض عجز الموازنة." وأضاف نص المذكرة أن "عدم استعداد رئيس مجلس النواب مكارثي لرفع ورقة التهديد بالتخلف عن سداد الديون عن مائدة التفاوض حتى الآن، يجعل منه متطرفاً في موقفه."

ويشار إلى أن زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ، ميتش ماكونيل، والرئيسين السابقين دونالد ترمب ورونالد ريجان، تحدثوا علناً عن ضرورة أن تتجنّب الولايات المتحدة، التعثر في سداد ديونها. وتُعادل ديون واشنطن حالياً نحو 125% من الناتج المحلي الإجمالي في عام واحد . وأدت مواجهة بشأن سقف الديون في عام 2011 إلى خفض وكالة "ستاندرد أند بورز "التصنيف الائتماني للولايات المتحدة، في سابقة تاريخية.

وربما يؤدي الفشل في معالجة مسألة سقف الديون هذه المرة إلى اضطراب الأسواق العالمية وانكماش اقتصادي.

https://asharq.com/ar/5L3fGHhh4AsmFkiv85hnC4-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D8%AF%D9%86-%D9%88%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%AB%D9%8A-%D9%84%D8%A7-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D9%88%D9%84%D8%A7/

8 – بكين تتهم واشنطن بـ"تخريب" الجهود الدولية لحل أزمة الديون

وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين تلتقي نائب رئيس مجلس الدولة الصيني ليو هي لإجراء محادثات في زيورخ. 18 يناير 2023 AFP – الشرق، 24يناير 2023

وجهت الصين عبر سفارتها في زامبيا، الاثنين، انتقادات للولايات المتحدة متهمة إياها بـ "تخريب" الجهود التي تبذلها الدول الأخرى لحل مشكلات الديون، حسبما أفادت به" بلومبرغ."

وقالت السفارة في بيان إن "أكبر مساهمة يُمكن أن تقدمها الولايات المتحدة في قضايا الديون الخارجية هي العمل وفقاً لسياسات نقدية مسؤولة، والتصدي لمشكلة الديون الخاصة بها، والتوقف عن تخريب الجهود النشطة التي تبذلها الدول الأخرى ذات السيادة لحل مشكلات ديونها ." وأضاف البيان: "بافتراض أن تصريحات وزيرة الخزانة جانيت يلين بشأن الديون صحيحة، فإن أفضل احتمال لمشكلات قضايا الديون خارج الولايات المتحدة، هو أن تحل الخزانة الأميركية مشكلة ديون الولايات المتحدة الخاصة."

وانخفضت الديون الأميركية للصين في نوفمبر 2022 إلى 870 مليار دولار من 1.3 تريليون دولار في أواخر عام 2013. وأصبحت الصين أكبر دولة دائنة للدول النامية في العالم، ويواجه بعض هذه الدول أزمة ديون متفاقمة، بحسب الوكالة .

انتقاد الصين: وتواجه الصين انتقادات بسبب عدم مشاركتها في الجهود العالمية الرامية إلى تقليل أعباء الديون على الدول النامية، إذ قالت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين، التي بدأت الأسبوع الماضي جولة إفريقية، إن "الصين أصبحت أكبر عقبة في سبيل التقدم."

وكررت يلين دعوتها إلى الصين خلال زيارتها إلى زامبيا، أول دولة في إفريقيا تتخلف عن سداد ديونها أثناء فترة جائحة كورونا في عام 2022 . وتأتي الانتقادات بعد أسبوع من المحادثات التي أُجريت الأسبوع الماضي بين يلين، ونائب رئيس الوزراء الصيني ليو هي، ووصفها الجانبان بأنها "بناءة وإيجابية."

وكانت وزارة الخزانة الأميركية بدأت في اتخاذ "إجراءات استثنائية" للوفاء بالتزاماتها، بعد وصول الحكومة الأميركية إلى الحد الأقصى للاقتراض . وقالت "بلومبرغ" إن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة تمنحها مهلة لبضعة أشهر قبل نفاد السيولة من خزائنها، إذ يتوقع الاقتصاديون ومحللو سوق السندات أن ترفع الحكومة الأميركية سقف الاقتراض في الربع الثالث، لتجنب التخلف عن سداد ديونها، الأمر الذي سيترتب عليه أضراراً اقتصادية لأكبر اقتصاد في العالم .

ويعتزم الجمهوريون، الذين يسيطرون على مجلس النواب، استخدام الموعد النهائي لرفع سقف الدين كوسيلة ضغط على البيت الأبيض والديمقراطيين في مجلس الشيوخ لإجراء تخفيضات كبيرة في الإنفاق .

https://asharq.com/ar/8d6yldaOiueeLjRl4fjkF-%D8%A8%D9%83%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D9%87%D9%85-%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86-%D8%A8%D9%80%D8%AA%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9

9 – وزيرة الخزانة الأميركية تحذر من تأثير التخلف عن سداد الديون

وزير الخزانة الأميركية تلقي كلمة في ندوة بالسنغال. 20 يناير 2023REUTERS – .

واشنطن/ دبي– أ ف ب الشرق، 21يناير 2023

يناقش الرئيس الأميركي جو بايدن مع رئيس مجلس النواب، مجموعة من القضايا، ليس من بينها مفاوضات سقف الدين الأميركي، فيما حذرت وزيرة الخزانة من التخلّف عن سداد الديون لأنه يؤدّي إلى الركود، وربما أزمة ماليّة عالميّة.

حذّرت وزيرة الخزانة الأميركيّة جانيت يلين عبر شبكة "سي إن إن"، من أنّ التخلّف عن سداد الديون الأميركيّة "سيؤدّي بالتأكيد إلى ركود في الولايات المتحدة وقد يؤدّي إلى أزمة ماليّة عالميّة."

وقالت يلين إنّه حال التخلّف عن سداد الدين "فإنّ تكاليف الاقتراض لدينا سترتفع، وسيرى كلّ أميركي أنّ تكاليف الاقتراض الخاصّة به ستتبع الاتّجاه نفسه، وترتفع هي أيضاً."

وأضافت: "علاوةً على ذلك، فإنّ الفشل في سداد أيّ مدفوعات سيؤدّي بلا شكّ إلى حدوث ركود في الاقتصاد الأميركي، ويمكن أن يتسبّب في أزمة ماليّة عالميّة"، مشددة على أنّ هذا "سيُقوّض دون شكّ دور الدولار

بوصفه عملةً احتياطيّة تُستخدم في المعاملات في كل أنحاء العالم. أميركيّون كثر سيفقدون وظائفهم."

اجتماع مع مكارثي

وفي السياق، أعلن البيت الأبيض في بيان، أن بايدن يتطلع إلى عقد اجتماع مع كيفين مكارثي، رئيس مجلس النواب، لمناقشة مجموعة متنوعة من القضايا، مشيراً إلى أن مفاوضات سقف الدين الأميركي ليست مطروحة على الطاولة حالياً .

كان بايدن، أشار في وقت سابق الجمعة، إلى أنه سيناقش القضية مع مكارثي ويثيرها خلال خطاب حالة الاتحاد المقرر في 7 فبراير، محذراً من "كارثة مالية"، حال تخلف الولايات المتحدة عن الوفاء بالتزاماتها.

وأضاف: "سأتحدث عن سقف الدين في خطاب حالة الاتحاد أمام جلسة مشتركة للكونجرس، إذ يعد الموضوع خلافاً أساسياً بشأن ما يجب أن نفعله لخفض الدين"، وفق وكالة "بلومبرغ".

لكن بايدن يرى أن الائتمان الأميركي "مهم للغاية"، بحيث لا يمكن المساومة عليه، إذ قال بعد اجتماع مع مجموعة من الحزبين من رؤساء البلديات: "الدين الذي ندفعه، وسنجري نقاشاً بسيطاً حوله مع زعيم الأغلبية الجديد في مجلس النواب، تراكم على مدى 200 عام."

وقالت الناطقة باسم البيت الأبيض كارين جان بيير، في بيان لم يحدد موعداً للاجتماع: "قال الرئيس مرات عدة، إن رفع سقف الديون ليس بالمفاوضات"، لافتة إلى أن ذلك يعد التزاماً من قبل قادة هذا البلد بتجنب الفوضى الاقتصادية."

وأضافت: "سنجري نقاشاً واضحاً حول رؤيتين مختلفتين للبلد، واحدة تقطع الضمان الاجتماعي والأخرى تحميها. ويسعد الرئيس بمناقشة ذلك مع مكارثي."

ردّ مكارثي

في السياق، قال مكارثي عبر "تويتر"، إنه قبل دعوة الرئيس للحديث عن "زيادة مسؤولة في سقف الديون لمعالجة الإنفاق الحكومي غير المسؤول."

ويطالب الجمهوريّون اليمينيّون الذين يتمتّعون الآن بنفوذ في مجلس النوّاب، لتحكّمهم بالأغلبيّة الضئيلة، بايدن بأن يوافق على خفض الإنفاق الحكومي بحجّة أنّ الأوان قد آن للحدّ بشكل جذري من الاقتراض الذي يصادق الكونجرس على زيادته كل عام.

لكن البيت الأبيض يشترط ألا يمسّ أيّ خفض في الإنفاق يطالب به الجمهوريّون ببرامج الضمان الاجتماعي والإنفاق العسكري، وأن يتجنّب فرض ضرائب جديدة، لذلك يجب على بايدن التعامل مع الجمهوريّين الذين يسيطرون على مجلس النواب بأغلبيّة ضئيلة ومع زعيمهم مكارثي، لإيجاد أرضيّة مشتركة .

في مقطع فيديو نُشر في وقت سابق الجمعة، حض الرئيس السابق دونالد ترمب الجمهوريين على "عدم اقتطاع فلس واحد من برامج الاستحقاقات"، كما شجع الجمهوريين على استخدام حد الديون لانتزاع تنازلات من الديمقراطيين.

ورُفع سقف الدين في الولايات المتحدة عدة مرات مع مرور السنوات كان آخرها في ديسمبر 2021، حين أقرّ مجلس النواب الأميركي تشريعاً

لزيادة سقف الديون بمقدار 2.5 تريليون دولار إلى 31.4 تريليون، بهدف تفادي أي تخلف عن سداد ديون الحكومة.

وكانت الولايات المتحدة بلغت هذا الأسبوع سقف ديونها الذي حدّده الكونجرس، فيما أطلقت وزارة الخزانة "إجراءات استثنائية"، الخميس، لمواصلة الوفاء بالتزاماتها وتجنّب التخلّف عن السداد، ريثما يتمّ التوصّل إلى اتّفاق سياسي.

ويُحتمل أن يؤدّي التخلّف عن السداد إلى إثارة الذعر في الأسواق الماليّة ومن ثمّ في الاقتصاد العالمي، في وقت تحاول الولايات المتحدة تخطّي فترة اقتصاديّة صعبة بعد جائحة كورونا من دون الوقوع في الركود.

https://asharq.com/ar/1FsNjsJkCNfxq7VjyjF3uv-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B2%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1/

10 – أزمة سقف الديون الأميركية تتصاعد ووزيرة الخزانة ترفض "التحايل"

وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين (أ ب)

ناقش بعض مسؤولي إدارة بايدن إمكانية سك عملة بلاتينية بقيمة تريليون دولار لتجنب التخلف عن السداد

اندبندنت عربية ووكالات ، الأربعاء 25 يناير 2023 3:48

رفضت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين فكرة طُرحت للتحايل على الكونغرس لتجنب أزمة سقف الدين، مؤكدة أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي لن يقبل على الأرجح سك عملة بلاتينية بقيمة تريليون دولار إذا حاولت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن ذلك.

وناقش بعض مسؤولي إدارة بايدن والديمقراطيين في الكابيتول هيل إمكانية استخدام وزارة الخزانة لقانون غامض يجيز العملات البلاتينية في حال حدوث تخلف محتمل في سداد الديون. وبموجب الخطة المقترحة، ستقوم وزارة الخزانة بسك عملة معدنية بقيمة تريليون دولار وإيداعها في بنك الاحتياطي الفيدرالي، ثم سحب الأموال لدفع فواتير الدولة.

وقالت يلين، وهي رئيسة سابقة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي وتلتقي بانتظام مع الرئيس الحالي جيروم باول، إن البنك المركزي قد لا يوافق على مثل هذه الخطة، وفقاً لصحيفة "وول ستريت جورنال".

وأثار مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي في السابق مخاوف بشأن الاعتماد عليهم لحل المناقشات المالية في الكونغرس.

وبحسب الصحيفة نفسها، أشارت وزيرة الخزانة الأميركية إلى أن "بنك الاحتياطي الفيدرالي ليس مطالباً بقبول المقترح، ولا يوجد أي شرط من جانب الاحتياطي الفيدرالي. ما يجب فعله متروك لهم".

معركة صعبة

وتأتي تعليقات يلين في وقت يستعد الكونغرس لخوض "معركة صعبة" بشأن رفع سقف الدين البالغ 31.4 تريليون دولار، إذ يضغط الجمهوريون في مجلس النواب على الديمقراطيين للموافقة على خفض غير محدد في الإنفاق.

الديمقراطيون الذين يسيطرون على البيت الأبيض ومجلس الشيوخ، رفضوا خفض الإنفاق ودعوا الكونغرس إلى رفع أو تعليق حد الديون من تلقاء نفسه.

وأطلقت وزارة الخزانة، الأسبوع الماضي، "إجراءات استثنائية" لمواصلة الوفاء بالتزاماتها وتجنب التخلف عن السداد، إلى حين التوصل إلى اتفاق سياسي.

ومن المتوقع أن تمنح هذه الإجراءات وزارة الخزانة القدرة على سداد جميع التزامات الدولة تجاه حاملي السندات ومتلقي الضمان الاجتماعي وغيرهم في الوقت المحدد لمدة خمسة أشهر أخرى على الأقل.

وأدت مواجهة بشأن سقف الديون في عام 2011، إلى خفض وكالة "ستاندرد أند بورز" التصنيف الائتماني للولايات المتحدة، في سابقة تاريخية. وربما يؤدي الفشل في معالجة مسألة سقف الديون هذه المرة إلى اضطراب الأسواق العالمية، وانكماش اقتصادي.

نزع فتيل الأزمة

ويوم الأحد، قال النائب الجمهوري الأميركي برايان فيتزباتريك، إن مجموعة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي تعد خطة لنزع فتيل أزمة تلوح في الأفق بشأن سقف ديون البلاد عبر إجراء تعديل السقف من مبلغ ثابت إلى نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

وأضاف فيتزباتريك، الرئيس المشارك للمجموعة المعنية بحل المشكلات المهمة المتعلقة بالسياسات، أن الاقتراح سيغير سقف الديون الاتحادي الحالي للحكومة، 31.4 تريليون دولار، إلى آخر يربط الدين بحصة من إجمالي الناتج المحلي.

وقال فيتزباتريك، الذي ظهر على قناة "فوكس نيوز" مع الرئيس الديمقراطي المشارك للمجموعة جوش غوتهايمر، إن رئيس مجلس النواب الجمهوري كيفين مكارثي سيتولى زمام المبادرة في المفاوضات مع البيت الأبيض بشأن سقف الديون. وأضاف "سنقدم فقط... حلاً محتملاً لبناء الجسور".

واقتربت الحكومة الأميركية، الخميس، من حد الاقتراض القانوني. ونبهت وزارة الخزانة إلى أن إجراءاتها الاستثنائية لإدارة الشؤون النقدية ربما لن تسمح للحكومة سوى بدفع جميع فواتيرها حتى أوائل يونيو (حزيران)، وعندها قد تتعرض الدولة لخطر التخلف عن أداء التزاماتها، ومنها المتعلقة بسندات الخزانة. وتُعادل ديون واشنطن حالياً نحو 125 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام واحد. وقال فيتزباتريك إن الاقتراح الذي يعمل عليه مع غوتهايمر سيفرض تخفيضات في ميزانية واشنطن إذا تجاوز الاقتراض الاتحادي حصة محددة من الناتج الاقتصادي، من دون أن يحدد هذه الحصة.

وقال بايدن، الجمعة، إنه سيناقش ديون الولايات المتحدة مع مكارثي الذي قال إنه سيجتمع مع الرئيس لمناقشة زيادة "مسؤولة" لسقف الديون.

https://www.independentarabia.com/node/415141/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%B3%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D9%88%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B2%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D9%81%D8%B6

11 – "قد تؤدي إلى كارثة".. جانيت يلين تحذر من أزمة الديون الأميركية

وزير الخزانة الأميركية تؤكد أن الكونغرس سيصوت في النهاية على رفع سقف الدين

أسوشيتد برس، 22يناير 2023

رجحت وزير الخزانة الأميركية، جانيت يلين، أن يصوت الكونغرس "على رفع سقف الديون" في نهاية المطاف لمنع حدوث أزمة اقتصادية.

وانتقدت، في مقابلة مع وكالة أسوشيتد برس، مطالب الجمهوريين في مجلس النواب بتخفيض الإنفاق مقابل رفع سقف الدين، وقالت "إنه أمر غير مسؤول للغاية للقيام به" ويوجد مخاطرة و"كارثة" للاقتصاد العالمي.

ولا تزال إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، والمشرعون الجمهوريون على خلاف حول كيفية زيادة قدرة الحكومة الفيدرالية على الاقتراض، خاصة بعدما وصلت قيمة سقف الدين الأميركي الخميس لـ31.4 تريليون دولار، ما دفع الخزانة الأميركية لاتخاذ خطوات "محاسبية استثنائية" للحفاظ على قدرة الحكومة في الإيفاء بديونها.

وأضافت يلين خلال المقابلة التي أجرتها خلال جولتها لدول إفريقية أنه "من الممكن أن تشعر الأسواق بقلق شديد بشأن ما إذا كانت الولايات المتحدة ستدفع فواتيرها أم لا"، معيدة التذكير بالآثار الاقتصادية السلبية التي نشأت عن أزمة الديون في 2011.

وحذرت الوزيرة من أن التخلف عن السداد "قد يؤدي إلى كارثة في الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي"، مشيرة إلى أن الإجراءات التي تم اتخاذها ستوفر وقتا للحكومة الفيدرالية للعمل حتى يونيو فقط.

وقالت يلين إنها لم تتحدث مع رئيس مجلس النواب، كيفين مكارثي. فيما لم يوضح مكارثي حجم التخفيضات المستهدفة في الإنفاق التي يرى أنها ضرورية لضمان استمرار الحكومة الفيدرالية بمسار مالي أكثر صحة.

الرئيس الأميركي، بايدن دعا إلى "زيادة نظيفة" غير مرتبطة بتخفيضات النفقات، فيما أشار مسؤولون أن الأزمة قد تؤكدي إلى "ركود عميق" قد يتردد صداه في جميع أنحاء العالم.

وقالت يلين "على الكونغرس أن يفهم أن الأمر يتعلق بدفع الفواتير التي تم تكبدها بالفعل من خلال قرارات سابقة، ولا يتعلق الأمر بالإنفاق الجديد". وتابعت أنها تؤمن بضرورة التأكد من أن مستويات الدين الحكومي يمكن تحملها "لكن لا يمكن التفاوض بشأنها بشأن ما إذا كنا سنقوم بدفع فواتيرنا أم لا."

وتؤكد يلين إنه رغم المخاطر، إلا أنه سيتم "نزع فتيل الموقف في نهاية المطاف، لأن المشرعين يمكنهم تقدير الخطر المتصاعد إذا كانت الحكومة الفيدرالية غير قادرة على دفع فواتيرها، والتي قد تتضمن "إنهيار الأسواق، وإقالات جماعية، وانكماشا اقتصاديا."

وكشفت أن البيت الأبيض ومسؤولين من وزارة الخزانة يبحثون مناقشة السبل الممكنة للمضي قدما، إذ ستجرى مناقشات مع أعضاء الكونغرس لمحاولة فهم "ما يرونه طريقا أفضل للمضي قدما."

وقال البيت الأبيض، الجمعة، إن بايدن يتطلع "للجلوس مع مكارثي لمناقشة مجموعة من المواضيع"، لكن البيان جاء من دون دعوة أو تحديد موعد للقاء.

وذكرت يلين أن موقف إدارة بايدن لا يزال يتمثل في عدم التفاوض في أزمة سقف الدين، لكنها لم توضح تفاصيل الاستراتيجيات المحتملة التي يتم بحثها داخل البيت الأبيض. أسوشيتد برس

https://www.alhurra.com/usa/2023/01/22/%D8%AA%D8%A4%D8%AF%D9%8A-%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%AB%D8%A9-%D8%AC%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%AA-%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D8%B1-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9

12 – من الصين إلى الديون.. ملفات عدة تهيمن على خطاب "حالة الاتحاد"

07فبراير 2023

عدة ملفات تهيمن على خطاب بايدن عن "حال الاتحاد"

تهيمن ملفات داخلية وخارجية عدة على خطاب "حال الاتحاد" الذي سيلقيه الرئيس الأميركي، جو بايدن، الساعة التاسعة، من مساء الثلاثاء، بتوقيت العاصمة الأميركية واشنطن.

ووفق "سي أن بي سي "فإن مساعدي بايدن أكدوا أن أبرز المسائل التي سيتطرق إليها في الخطاب السنوي هي مسألة نمو الوظائف، ومكافحة

التضخم، والحرب في أوكرانيا، وجائحة كوفيد، والتنافس الاستراتيجي مع الصين.

ويلقي بايدن خطابه في مبنى الكابيتول أمام أعضاء الكونغرس بمجلسيه (النواب والشيوخ)، وعدد كبير من مسؤولي إدارته، فضلا عن جمهور عريض سيشاهده عبر شاشات التلفزيون.

وستكون هذه هي المرة الأولى التي يلقي فيها بايدن الخطاب التاريخي أمام الكونغرس المنقسم، بعد سيطرة الجمهوريين على مجلس النواب في انتخابات التجديد النصفي.

وسيجلس رئيس مجلس النواب الجمهوري، كيفن مكارثي، خلف بايدن على المنصة للمرة الأولى، بدلا من الديمقراطية، نانسي بيلوسي، وستجلس نائبة الرئيس، كامالا هاريس، بجانب مكارثي.

وأعلن البيت الأبيض أن من بين ضيوف بايدن والسيدة الأولى، جيل، السفيرة الأوكرانية، أوكسانا ماركاروفا، ونجم موسيقى الروك بونو، وبراندون تساي، الرجل الذي نزع السلاح من منفذ إطلاق النار بملهى في كاليفورنيا في يناير.

وأمضى بايدن، نهاية الأسبوع، في منتجع كامب ديفيد الرئاسي، محاطا بكبار مستشاريه وكاتبي الخطابات الرئاسية للتدقيق في الكلمة التي يستعد لإلقائها.

وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض، كارين جان–بيار، إنه على رغم أن كتابة الخطاب بدأت قبل أسابيع، سيتم إجراء تعديلات عليه "حتى اللحظة الأخيرة."

ملفات داخلية

وتوقعت صحيفة نيويورك تايمز أن تتضمن الأفكار الرئيسية في الخطاب التأكيد على "العمل معا" (ديمقراطيين وجمهوريين) وريادة أميركا في العالم، ودعم الطبقة العاملة والطبقة الوسطى.

وقالت إن مساعدين له أكدوا أنه يعمل مع مساعديه على كتابة خطاب يتضمن جملا واضحة وشرحا لإنجازاته التشريعية بمصطلحات يمكن للناس العاديين فهمها.

ومن المتوقع أن يستعرض بايدن الجهود التي حققتها إدارته في مجال تعزيز الاقتصاد، مدعوما بالأنباء عن استعادة اقتصاد البلاد عافيته من تبعات الجائحة، وتراجع البطالة إلى مستويات هي الأدنى منذ عقود، وتراجع نسبة التضخم.

لكن على الرغم من نمو الوظائف، والبيانات الجديدة التي تشير إلى تباطؤ التضخم، لا يزال عدد كبير من الأميركيين متشائمين بشأن حالة الاقتصاد، وفق "سي أن بي سي."

ويلقون باللائمة على سياسات بايدن في احتمالات حدوث ركود. ووجد استطلاع لـ"سي أن بي سي" أن 36 في المئة يوافقون على طريقة تعامل بايدن مع الاقتصاد.

ومن المتوقع أن يكشف بايدن النقاب عن سياسات جديدة خاصة بإجراءات مكافحة السرطان، ودعم المحاربين القدامى، وكبار السن، ومعالجة مشكلات الصحة العقلية، واتخاذ إجراءات صارمة ضد أزمة المواد الأفيونية.

ومن المتوقع أن يتحدث عن تغير المناخ، وهدف أن تكون 50 في المئة من السيارات كهربائية بحلول عام 2030، وفق موقع الإذاعة الأميركية العامة.

وسيتحدث عن جهود إدارته في مكافحة جائحة كوفيد وإعلان انتهاء حالة الطوارئ الصحية العامة.

من المرجح أن يكرر مطالبه بمنع الأسلحة الهجومية، بعد حادثي إطلاق نار وقعا مؤخرا، وتجديد الدعوة لتوسيع نطاق قانون تاريخي أقر العام الماضي، يقيد الحصول على أسلحة.

وسيكون الخطاب فرصة للترويج للإجراءات الأخيرة التي اتخذتها إدارته في التعامل مع تدفق المهاجرين على الحدود الجنوبية، وسط اتهامات لإدارته بأنها لم تستطع وقفها.

ملفات خارجية

ويأتي الخطاب، هذا العام، بعد أيام من توتر مع الصين، إثر قيام سلاح الجو بتوجيه من بايدن بإسقاط منطاد صيني حلق فوق الأراضي الأميركية، قالت واشنطن إنه مخصص للتجسس، بينما نفت بكين ذلك.

ودفعت الأزمة وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، إلى إرجاء زيارة كان يستعد للقيام بها إلى الصين، إلى موعد غير محدد.

بايدن القى خطاب "حال الاتحاد" السابق في الأول من مارس من عام 2022

وتوقعت الإذاعة الأميركية العامة أن يتحدث بايدن عن الصين باعتبارها دولة تتحدى "النظام العالمي القائم على القواعد"، وتشكل تهديدا

للتفوق التكنولوجي الأميركي، وسوف يستخدم حادثة المنطاد للتأكيد على مدى التهديد الذي تشكله الصين.

كما سيتحدث الرئيس الأميركي عن جهوده لتعزيز التحالفات العسكرية في آسيا، والجهود المبذولة لمنع أي مواجهة عسكرية بشأن تايوان.

وسيدافع عن سياسة إدارته تجاه أوكرانيا بعد نحو عام من الغزو الروسي، ووسط تكهنات بهجمات كبيرة في المستقبل القريب.

وقد يكون خطابه فرصة إضافية لتحديد المساعدات الجديدة التي سترسلها الولايات المتحدة لأوكرانيا، التي تلقت كما كبيرا من المساعدات العسكرية في ظل إدارة بايدن.

التمهيد لمعركة الرئاسة

وقالت فرانس برس إن خطاب بايدن سيكون تمهيدا لخوض الانتخابات الرئاسية مجددا في السنة المقبلة، وسط صعوبات تكمن في هيمنة الجمهوريين على مجلس النواب وتصميمهم على عرقلة أجندة بايدن التشريعية.

وقالت رئيسة لجنة الجمهوريين الوطنية، رونا ماكدانيال: "إن حال الاتحاد بات أضعف والأسر الأميركية تعاني بسبب جو بايدن... كل ما يتلقونه من بايدن هو اعتذارات."

ومن الآن، ترتسم معالم أزمة حادة بين الإدارة الديمقراطية والجمهوريين الرافضين رفع السقف الائتماني للبلاد، والذي عادة ما يكون خطوة إجرائية روتينية.

وتحذر إدارة بايدن من أن تعنت الجمهوريين قد تكون له تداعيات دولية كبرى، ويدفع الولايات المتحدة للتخلف عن سداد ديونها.

ويمكن لتوترات وعدم يقين من هذا القبيل، إضافة إلى الشكوك المحيطة بمستقبل بايدن، أكبر الرؤساء سنا في تاريخ البلاد (80 عاما)، أن تكون من العوامل التي تعكس بعض التشاؤم في استطلاعات الرأي.

وأظهر استطلاع أجرته مؤخرا شبكة "إيه بي سي" التلفزيونية وصحيفة "واشنطن بوست"، أن 58 في المئة من الديمقراطيين والمستقلين ذوي التوجه الديمقراطي، يرون أن على الحزب تقديم مرشح آخر إلى الانتخابات الرئاسية في 2024.

https://www.alhurra.com/usa/2023/01/22/%D8%AA%D8%A4%D8%AF%D9%8A-%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%AB%D8%A9-%D8%AC%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%AA-%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D8%B1-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9

13 – تحليل إخباري: أزمة سقف الديون الأمريكية تهز صورة الولايات المتحدة في العالم

2023-02-06 20:37:30|arabic.news.cn

القاهرة 6 فبراير 2023 (شينخوا) رأى خبراء اقتصاديون أن أزمة رفع سقف الديون الدائرة حاليا بين الإدارة الأمريكية والكونجرس تهز صورة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تشهد تجاذبات سياسية تحول دون التوصل لحل حتى الآن.

ودخلت الولايات المتحدة الأمريكية في أزمة جديدة في يناير الماضي مع اقتراب البلاد من خطر التخلف عن سداد الديون التي تجاوزت 31 تريليون دولار.

وأرسلت وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين في 19 يناير 2023 رسالة للكونجرس تفيد بأن ديون الحكومة الفيدرالية وصل سقفها إلى نحو 31.4 تريليون دولار.

وسقف الدين هو الحد الأقصى، المسموح به من قبل الكونجرس، لإجمالي الديون الفيدرالية التي يمكن أن تتراكم على الحكومة الأمريكية.

ومع ذلك، لم يمرر الكونجرس الأمريكي حتى الآن مشروع قانون لرفع سقف الديون، تاركا الحكومة بلا أموال حيث يصر الحزب الجمهوري على ربط زيادة الديون بقيام إدارة الرئيس جو بايدن بخفض الإنفاق.

ووفقا لرسالة يلين، فقد بدأت وزارة الخزانة الأمريكية في استخدام "إجراءات استثنائية" من أجل تجنب التخلف عن الوفاء بالتزامات الحكومة الأمريكية.

وقال الخبير الاقتصادي الدكتور وليد جاب الله إن "أزمة الديون هي صناعة أمريكية في الأساس حيث قامت الولايات المتحدة بضخ حزم مساندة بتريليونات الدولارات خلال فترة مواجهة تداعيات أزمة فيروس كورونا الجديد (كوفيد – 19) وتقوم الآن من خلال الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة بصورة كبيرة جدا لامتصاص السيولة من داخل وخارج أمريكا".

ويعتمد الاقتصاد الأمريكي إلى حد كبير على التوسع في الاقتراض، حيث اقترضت الحكومة الأمريكية مبالغ كبيرة من أجل التعامل مع أزمة كوفيد 19 وتحفيز النمو الاقتصادي، إذ بلغت الديون الوطنية الأمريكية 23 تريليون دولار في بداية 2020 مقابل نحو 31.4 تريليون دولار اليوم.

وأضاف جاب الله، وهو عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، لوكالة أنباء ((شينخوا)) أن "أمريكا هي التي وضعت نفسها في هذا الموقف وهي التي تراهن على إنهاك العالم قبل أن يتم إنهاكها والمسألة تتعلق بصراعات إدارة اقتصادية تتأثر بصراعات وتجاذبات سياسية" بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

وأردف أن "الولايات المتحدة الأمريكية لم تتخلف في الماضي عن سداد الديون بالدولار وهي من تطبع الدولار في العالم والأمر لن يصل إلى حد التخلف عن سداد الديون لكن بالفعل هناك تداعيات اقتصادية سيئة للسياسات النقدية التي تتبعها الولايات المتحدة وقيامها برفع أسعار الفائدة وسحب الدولار من دول العالم ما أدى إلى تعميق جراح التضخم العالمي".

وتابع أن أمريكا دولة مؤسسية معقدة تتجاذب فيها العديد من المؤسسات واعتقد أن الحزبين الديمقراطي والجمهوري سيتوصلان إلى اتفاق بشأن رفع سقف الديون في اللحظات الأخيرة مثلما حدث في السابق.

ومع ذلك، حذر جاب الله من أن "تخلف الولايات المتحدة الأمريكية عن سداد ديونها (في حالة حدوثه) لا يصب في مصلحة أي طرف في العالم"، مشيرا إلى أن "هناك مشكلات كبيرة تضرب الاقتصاد العالمي وإذا كانت أمريكا لديها أزمة فإنها تصدر أزمات أشد قوة إلى الكثير من دول العالم".

من جهته، اعتبر الدكتور عادل عامر مدير مركز المصريين للدراسات السياسية والقانونية والاقتصادية أن اقتراب الولايات المتحدة من التخلف عن سداد ديونها "مؤشر خطير جدا" للاقتصادين الأمريكي والعالمي.

وقال عامر لـ ((شينخوا)) إن تخلف أمريكا المحتمل عن سداد ديونها "يهز صورتها عالميا كأكبر قوة اقتصادية".

وأضاف أن "العالم في انتظار أزمة اقتصادية كبيرة في حال تخلفت الولايات المتحدة الأمريكية عن سداد ديونها، وهي أزمة سيزيد من وطأتها استمرار الحرب الروسية الأوكرانية".

وحذر من التداعيات السلبية لأزمة سقف الديون الأمريكية على الاقتصاد العالمي وأسواق المال العالمية، حيث سيتعرض الاقتصاد الأمريكي لهزة عنيفة سيترتب عليها اهتزاز الثقة فيه.

ونوه بأن أمريكا سوف تلجأ في حالة التخلف عن سداد الديون إلى تخفيض المساعدات الاقتصادية التي تقدمها لبعض دول العالم الثالث وهو ما سيؤثر سلبا على هذه الدول.

https://arabic.news.cn/20230206/a0cdeaa5298d49d8a5c71e8ccf0ebd4c/c.html

14 – أميركا قد تتخلف عن سداد الديون للمرة الأولى في التاريخ

بنك أوف أميركارويترز

تاريخ النشر : 7فبراير, 2023 10:36 ص

أطلق بنك أوف أميركا صافرة الإنذار مع وصول الولايات المتحدة إلى حد الاقتراض الأقصى البالغ 31.4 تريليون دولار في يناير، الأمر الذي دفع وزارة الخزانة الأميركية إلى تنفيذ إجراءات استثنائية لمنع البلاد من التخلف عن سداد ديونها.

وقال بريان موينيهان، المدير التنفيذي لبنك أوف أميركا، إنه من الضروري الاستعداد لاحتمالية تخلف الولايات المتحدة عن سداد ديونها، والركود الذي سيؤدي إلى انخفاض أرباح الشركات.

أمر محتمل: يقول المدير التنفيذي لبنك أوف أميركا في مقابلة مع سي إن إن إنه يأمل ألا تنزلق الحكومة نحو التخلف عن سداد ديونها، ولكنه حذر من أن هذا يعد أمرًا محتملاً قد يزعج الأسواق والاقتصاد.

بيد أن موينيهان قال: "يجب أن نكون مستعدين لذلك، ليس فقط في هذا البلد ولكن في دول أخرى حول العالم، نأمل ألا يحدث ذلك، ولكن الأمل ليس استراتيجية، لذا علينا الاستعداد لذلك."

مزيد من الاقتراض: وقال موينيهان: "إن الولايات المتحدة كانت بحاجة إلى مزيد من الاقتراض في السنوات الأخيرة بسبب ظروف استثنائية تشمل أزمة "كوفيد-19."" وأضاف المدير التنفيذي لبنك أوف أميركا:"يجب أن يتم النقاش حول كيفية التأكد من أننا نعيش في حدود إمكانياتنا كدولة."

قلق الخزانة

وقالت وزيرة الخزانة الأميركية اليوم الثلاثاء: "لقد دفعت أميركا جميع فواتيرها في الوقت المحدد منذ عام 1789، وعدم القيام بذلك سيؤدي إلى كارثة اقتصادية ومالية."

وأضافت جانيت يلين: "يجب على كل عضو مسؤول في الكونجرس الموافقة على رفع سقف الديون حتى لا تحدث أزمة غر مسبوقة."

وقالت وزيرة الخزانة إنها "متوترة" من أن التخلف عن سداد الديون يمكن أن يضع الولايات المتحدة الأميركية في حالة من الانهيار الشديد

لأن الحكومة الفيدرالية لن تكون قادرة على إنفاق الأموال ومن المحتمل أن تتسبب في أزمة مالية.

إغلاق حكومي

يأتي ذلك بينما يضغط البيت الأبيض والعديد من الديمقراطيين لرفع حد الاقتراض بسرعة حتى لا يؤدي ذلك إلى إغلاق حكومي.

وفي المقابل، يضغط الجمهوريون من أجل خفض الإنفاق كشرط لرفع سقف الديون عن الحد البالغ 31.4 تريليون دولار.

وتم رفع سقف الدين في الولايات المتحدة عدة مرات مع مرور السنوات كان آخرها في ديسمبر 2021، حين أقرّ مجلس النواب الأميركي تشريعاً لزيادة سقف الديون بمقدار 2.5 تريليون دولار إلى 31.4 تريليون، بهدف تفادي أي تخلف عن سداد ديون الحكومة.

وفي حال فشل لم يتخذ المشرعون الأميركيون قرارًا بإجراءات لرفع سقف الديون، فقد تتخلف البلاد عن السداد لأول مرة في تاريخها.

ما المقصود بسقف الديون؟

سقف الديون هو قيد قانوني وضعه الكونغرس للمرة الأولى عام 1917، وبموجبه يحدد الكونغرس أكبر مبلغ مسموح للولايات المتحدة استدانته للإنفاق على تسيير الحكومة.

وحدد الكونغرس السقف آخر مرة في ديسمبر 2021 عند 31 تريليوناً و400 مليار دولار. ويتعين على الكونغرس أن يصوت مجدداً على رفع ذلك السقف، مع تضخم الدين الحكومي واقترابه من السقف الحالي.

ووفقاً لوزارة الخزانة الأميركية، فإن سقف الديون تعرض للرفع والتمديد والتعدل 79 مرة منذ عام 1960، بواقع 50 مرة في ظل رؤساء جمهوريين و29 مرة في عهد إدارات الديمقراطيين.

ارتفاع العجز:

أظهر بيان وزارة الخزانة الأميركية منتصف يناير الماضي، أن عجز الميزانية في الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر 2022 ارتفع إلى 421 مليار دولار، مدفوعاً بالنفقات المرتبطة بارتفاع التضخم على أساس سنوي.

فيما بلغ عجز الميزانية لسنة 2022 المالية 1.38 تريليون دولار منخفضاً من 2.78 تريليون دولار في العام المالي الأسبق.

وصعدت مدفوعات الفوائد على الدين العام بمقدار 57 مليار دولار أو 37% على أساس سنوي لتصل إلى 210 مليارات دولار.

واضطرت وزارة الخزانة إلى دفع معدلات فائدة أعلى للمستثمرين للاكتتاب في إصدارات الديون الجديدة بعدما رفع الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة القياسي لمكافحة التضخم.

https://www.erembusiness.com/economy/6q000ipco1

15 – مأزق السداد: ما التداعيات المحتملة لأزمة الديون الأمريكية؟

سنية عبدالقادر نايل، 27يناير، 2023

منذ عام 2020 يواجه العالم أكبر زيادة في معدلات الدين منذ الحرب العالمية الثانية، في ضوء الأزمات الناتجة عن جائحة كورونا التي أفضت إلى تعرض الاقتصاد العالمي لأزمة عالمية وركود عميق، ليرتفع الدين

الكلي العالمي إلى 256% من إجمالي الناتج المحلي العالمي خلال عام 2020. وفي عام 2021 وصل الدين الكلي العالمي إلى مستوى قياسي بلغ 303 تريليونات دولار، وتفاقمت أزمة الديون وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي في ظل تفاقم أزمة الدين القومي في الولايات المتحدة؛ حيث بلغت ديون الولايات المتحدة حالياً ستة أضعاف ما كانت عليه في بداية القرن الحادي والعشرين؛ ليمثل أكبر حجم منذ الحرب العالمية الثانية. ومن المتوقع أن ينمو بمعدل 1.3 تريليون دولار سنوياً خلال العقد المقبل.

وقد تجاوزت الولايات المتحدة الحد القانوني البالغ 31.4 تريليون دولار للاقتراض مع بداية عام 2023. وفي غضون عقدين فقط أضافت واشنطن ديوناً بقيمة 25 تريليون دولار؛ ما وضع واشنطن على شفا أزمة مالية أخرى؛ حيث أدى عقدان من السياسات الخاطئة للحزبين الجمهوري والديمقراطي إلى زيادة الاقتراض؛ إذ اعتاد السياسيون من كلا الحزبين اقتراض الأموال لتمويل الحروب، والتخفيضات الضريبية، وتوسيع الإنفاق الفيدرالي لاتخاذ تدابير طارئة لمساعدة الاقتصاد الأمريكي على تحمل فترات من الركود المنهك. لكن الاقتصاديين يحذرون من أن الفشل في رفع حد الدين قد يكون كارثياً.

أبعاد رئيسية

في الوقت الذي يعيش فيه العالم أزمات مالية واقتصادية بسبب تداعيات الأزمة في أوكرانيا واستمرار تداعيات جائحة كورونا الممتدة، تتزايد المخاوف من أزمة مالية عالمية، وفي حال التخلف عن سداد الديون الأمريكية، سيؤدي إلى ركود اقتصادي في الولايات المتحدة، وقد يؤدي من

ثم إلى أزمة مالية عالمية. وتتمثل أهم أبعاد أزمة الديون الأمريكية ومخاوف التخلف عن السداد فيما يلي:

1-ارتفاع معدلات الدين الأمريكي :خلال العقود الماضية شهدت الديون الأمريكية معدلات ارتفاع كبيرة؛ فقد نمت ديون الولايات المتحدة من 1989 إلى 2021 بأكثر من 800%. ولعبت عدد من العوامل دوراً مهماً في ارتفاع هذه الديون، وفي مقدمة هذه العوامل حرب أفغانستان وحرب العراق، والأزمة المالية العالمية 2008، وجائحة كورونا في عام 2020؛ ففي الفترة 2019 حتى 2021 ارتفع الإنفاق الأمريكي بنحو 50%.

جدير بالذكر أن الدين القومي شهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات العشر الماضية؛ حيث ظلت نفقات الفائدة خلال هذه الفترة مستقرة إلى حد ما بسبب أسعار الفائدة المنخفضة وتقدير المستثمرين أن الحكومة الأمريكية لديها مخاطر منخفضة للغاية من التخلف عن السداد، ولكن اعتباراً من ديسمبر 2022، تم إضافة نحو 210 مليارات دولار للدين الأمريكي، وهو ما يمثل 15% من إجمالي الإنفاق الفيدرالي.

2-التأثيرات المعاكسة لتزايد معدلات الإنفاق :اضطلعت زيادة الإنفاق الحكومي بتفاقم الديون الأمريكية، وخصوصاً مع السياسات التي تبنتها بعض الإدارات الأمريكية؛ فعلى سبيل المثال، أدى الإنفاق الناتج عن الحروب إلى إضافة تريليونات الدولارات إلى الدين القومي؛ حيث قدرت وزارة الدفاع الأمريكية العام الماضي أن التكاليف المباشرة للحروب في العراق وسوريا وأفغانستان قد تجاوزت 1.6 تريليون دولار، في حين وجد باحثون أضافوا تكاليف غير مباشرة، لا سيما رعاية قدامى المحاربين في

تلك الحروب والفوائد على الأموال المقترضة لتمويل الجيش، أن التكلفة الإجمالية كانت أعلى بكثير، وأقل بقليل من 6 تريليونات دولار لكل جهود أمريكا في الحرب على الإرهاب في أعقاب 11 سبتمبر 2001.

كما ساهمت بعض برامج الإنفاق الدائم الجديدة، التي تتماشى مع الغرض من الحكومة الفيدرالية بإنفاق الأموال على البرامج والخدمات لضمان رفاهية المقيمين في الولايات المتحدة، في تزايد الديون. على سبيل الذكر، ساهم برنامج استحقاق العقاقير التي تصرف من خلال برنامج "ميديكير" – وهو برنامج التأمين الصحي للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً أو أكبر – في رفع العجز الأمريكي بشكل واضح؛ حيث كلف أكثر من 100 مليار دولار في عام 2022 وحده.

3–تداعيات تراجع الإيرادات الضريبية :فقد فاقم تراجع الإيرادات الضريبية من أزمة الديون الأمريكية خلال السنوات الماضية؛ حيث أشارت بعض التقديرات إلى أنه منذ عام 2001 حتى عام 2018، أضافت التخفيضات الضريبية وتكاليف الفائدة الإضافية للاقتراض لتمويلها ما يصل إلى 5.6 تريليون دولار للدين الأمريكي. وفي هذا الإطار، ذكرت وزارة الخزانة الأمريكية، يوم 12 ديسمبر 2022، أن الحكومة الأمريكية سجلت عجزاً شهرياً في الميزانية قدره 249 مليار دولار في نوفمبر الماضي، بزيادة قدرها 30% عن العام السابق وسط زيادة الإنفاق وانخفاض الإيرادات. وبحسب بيانات الوزارة زادت نفقات الميزانية الفيدرالية بمقدار 28 مليار دولار، أو 6% في شهر نوفمبر الفائت؛ حيث أبلغت وكالات مثل وزارة التعليم عن زيادة الإنفاق. وانخفضت عائدات شهر

نوفمبر بنسبة 10%، أو 29 مليار دولار تقريباً، مع حدوث انخفاضات في مجالات مثل الإيرادات الحكومية من ضرائب الرواتب.

4–صراع حزبي حول سقف الدين الأمريكي :قد يؤدي الخلاف بين الجمهوريين الذين يسيطرون على النسبة الكبرى من مجلس النواب وبين الرئيس الأمريكي "جو بايدن" بشأن رفع سقف الدين الأمريكي مرة أخرى إلى أزمة تخلف عن سداد الديون الأمريكية، خاصة بعد بلوغ الولايات المتحدة في 19 يناير 2023 سقف الدين – وهو الحد الأقصى للمبلغ الإجمالي للأموال التي يُسمح للحكومة الفيدرالية باقتراضها عبر سندات الخزانة الأمريكي، مثل السندات وسندات الادخار للوفاء بالتزاماتها المالية – الذي حدده الكونجرس الأمريكي وهو السقف البالغ 31.4 تريليون دولار.

وفي هذا الصدد، طالبت وزارة الخزانة الأمريكية الكونجرس برفع سقف الدين الأمريكي محذرة من أن التخلف عن السداد سوف يلحق أضراراً كبيرة بالاقتصاد الأمريكي، وربما يتسبب ذلك في خفض التصنيف الائتماني السيادي للولايات المتحدة؛ حيث إن خطر التخلف عن سداد الديون السيادية أدى في عام 2011 إلى التخفيض الوحيد في تاريخ التصنيف الائتماني السيادي للولايات المتحدة. وأكد صندوق النقد الدولي أيضاً أن الفشل في رفع سقف الدين الأمريكي قد يؤدي إلى تداعيات خطيرة على الاقتصاد الأمريكي والعالمي.

انعكاسات محتملة

في ظل المناقشات حول احتمالات تخلف الولايات المتحدة عن سداد الديون في حالة عدم الاتفاق على رفع سقف الدين الأمريكي، بالتأكيد سيؤدي ذلك إلى ركود في الولايات المتحدة، وقد يؤدي إلى أزمة مالية

عالمية؛ حيث إنه بمجرد إعلان الولايات المتحدة عن عدم قدرتها على سداد ديونها فإن ذلك ينذر بالفوضى داخل الأسواق المالية الأمريكية والعالمية. ويمكن توضيح أهم تداعيات أزمة الديون الأمريكية على الاقتصاد الأمريكي والعالمي من خلال ما يلي:

1- تأثيرات سلبية على الوضع الاقتصادي الأمريكي: بشكل عام يتسبب ارتفاع معدلات الدين وخطر التخلف عن السداد إلى التأثير على النمو الاقتصادي للولايات المتحددة؛ حيث يشعر المستثمرون بالقلق من التخلف عن السداد عندما تكون نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي أكبر من 77%؛ فوفقاً لدراسة أجراها البنك الدولي، فإنه إذا تجاوزت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 77% لفترة طويلة من الزمن، فإنها تبطئ النمو الاقتصادي، وإن كل زيادة بنقطة مئوية من الدين فوق هذا المستوى تكلف الدولة 0.017 نقطة مئوية في النمو الاقتصادي السنوي.

وأظهرت بعض التقديرات أن المستوى المرتفع للديون الوطنية يثبط النمو على المدى الطويل؛ لأنه يؤثر على أسعار الفائدة؛ إذ توصل مكتب الميزانية في الكونجرس إلى أن زيادة الدين بمقدار نقطة مئوية واحدة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن ترفع أسعار الفائدة بمقدار نقطتين إلى 3 نقاط أساس، وتؤدي أسعار الفائدة المرتفعة إلى إبطاء النمو الاقتصادي.

وقد أشار تقرير صادر عن وكالة "موديز" عن حدوث تأثيرات كارثية ومدمرة، ولا يمكن تصورها إذا تخلفت الولايات المتحدة عن سداد ديونها، وحصول تأثيرات تساوي تلك التي حدثت إبان الأزمة المالية بعد عام

2007، كانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4% تقريباً، وفقدان ما يقرب من ستة ملايين وظيفة، وانخفاض أسعار الأسهم بمقدار الثلث تقريباً.

2-تقليص المزايا الفيدرالية للمواطنين الأمريكيين :من المتوقع أن عشرات الملايين من الأسر الأمريكية قد لا يحصلون على مزايا فيدرالية، مثل الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية والمساعدة الطبية، والمساعدات الفيدرالية المتعلقة بالتغذية والمحاربين القدامى والإسكان، في الوقت المحدد أو على الإطلاق، خاصة في ظل طلب الجمهوريين ربط الموافقة على رفع سقف الدين الأمريكي بخفض الحكومة الأمريكية معلات الإنفاق الحالية، وقد تتأثر الوظائف الحكومية مثل الدفاع الوطني، إذا تم تجميد رواتب الأفراد العسكريين في الخدمة الفعلية، بالإضافة إلى مخاوف الركود الناجمة عن فقدان الآلاف من الوظائف وارتفاع معدلات البطالة.

3-تراجع الجدارة الائتمانية للولايات المتحدة :تشمل التداعيات المحتملة للوصول إلى الحد الأقصى للدين الأمريكي، خفض التصنيف الائتماني السيادي من قبل وكالات التصنيف للولايات المتحدة كما حدث في عام 2011 عندما خفضت وكالة ستاندرد آند بورز تصنيف الولايات المتحدة من AAA بدرجة واحدة إلى AA+ مع توضيحات بضعف القدرة على التنبؤ في صنع السياسة الأمريكية والمؤسسات السياسية. وسيطلب العملاء أسعار فائدة أعلى بكثير على سندات الخزانة للتعويض عن المخاطر الإضافية.

بالإضافة إلى ذلك سترتفع تكاليف الاقتراض للشركات وأصحاب المنازل على حد سواء، كما أن انخفاض ثقة المستهلك قد يصدم السوق المالية الأمريكية ويدفع الاقتصاد الأمريكي إلى الركود. جدير بالذكر أن

الخبراء الاقتصاديين لدى بنك جولدمان ساكس قد قدروا بأن خرق سقف الديون من شأنه أن يوقف على الفور نحو 10% من النشاط الاقتصادي الأمريكي، ومن الممكن أن يتسبب التخلف عن السداد في إضافة 130 ألف دولار إلى تكلفة متوسط الرهن العقاري الأمريكي لمدة ثلاثين عاماً. بالإضافة إلى ذلك، سيدفع تراجع الجدارة الائتمانية للولايات المتحدة، وأسعار الفائدة المرتفعة إلى تحويل أموال المستثمرين في المدى القصير بعيداً عن الاستثمارات الفيدرالية التي تشتد الحاجة إليها في مجالات مثل البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية.

4–اهتزازات متوقعة في الأسواق المالية العالمية :قد يؤثر تخلف الولايات المتحدة عن السداد سلباً على الأسواق المالية العالمية من حيث حالة عدم اليقين التي تنتاب تلك الأسواق بمجرد تداول أخبار عن عدم قدرة واشنطن على سداد الديون؛ حيث عززت الجدارة الائتمانية لسندات الخزانة الأمريكية الطلب على الدولار الأمريكي منذ فترة طويلة؛ ما ساهم في ارتفاع قيمة تلك السندات وتصنيفها الائتماني، وتعزيز مكانة الدولار الأمريكي، لكن في حال تخلف الولايات المتحدة عن السداد سيتم الإضرار بقيمة الدولار – الذي يتم الاحتفاظ بأكثر من نصف احتياطيات العملات الأجنبية في العالم به – حيث يقوم المستثمرون ببيع سندات الخزانة الأمريكية فيضعف الدولار؛ لذا فإن الانخفاض المفاجئ في قيمة الدولار يمكن أن ينتشر في سوق سندات الخزانة مع انخفاض قيمة الاحتياطيات الدولية لدى تلك الدول التي تحتفظ بالدولار الأمريكي كاحتياطي أجنبي. وفي الوقت الذي تكافح فيه البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون لسداد مدفوعات الفائدة على ديونها السيادية، يمكن أن يؤدي ضعف الدولار إلى

جعل الديون المقومة بعملات أخرى أكثر تكلفة نسبياً ويهدد بدفع بعض الاقتصادات الناشئة إلى أزمات ديون.

على صعيد آخر، قد تواجه عدد من الدول التي تستحوذ على نصيب كبير من سندات الخزانة الأمريكية صعوبة في الحصول على مدفوعاتها المالية لتلك السندات. على سبيل الذكر ستواجه الصين – التي يمتلك اقتصادها ما يقارب تريليون دولار أمريكي من سندات الخزانة الأمريكية عام 2022 – مشكلة في الاستحواذ على أي مدفوعات للفائدة على تلك الأوراق المالية، أو تفقد استثماراتها تماماً إذا تخلفت الولايات المتحدة عن سداد ديونها.

وختاماً، فإنه بين الحين والآخر يثار الجدل في الولايات المتحدة حول سقف الدين القومي، لكن حالياً تلوح المخاطر في الأفق إذا لم يستطع الكونجرس إنهاء هذا الجدال مع الحكومة؛ حيث إنه إذا تخلفت الولايات المتحدة عن سداد ديونها، فسيكون ذلك سابقة تاريخية؛ ما سيؤدي إلى تخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة؛ ما يؤثر على الاقتصاد الأمريكي وأسواقه المالية ومن ثم يؤثر على الأسواق المالية العالمية .ويعتقد العديد من المحللين أن الأزمة في طريقها إلى أخذ منحنيات خطيرة واستمرار مراكمة الدين الذي سيسبب انفجاراً، وعدم السداد الذي سيتسبب في خلق أزمة عالمية.

https://www.interregional.com/%D8%A7%D8%B6%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D8%A8%/D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9

16 – مقال رأي: كيف تؤثر أزمة سقف الديون الأمريكية على الاقتصاد العالمي

سونغ قوه يو

يوم 19 يناير، أرسلت وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين رسالة إلى الكونغرس تفيد بأن ديون الحكومة الفيدرالية وصل سقفها إلى 31.4 تريليون دولار أمريكي. ورغم ذلك، فإنه بعد مضي 10 أيام، لم يُمرر الكونغرس الأمريكي مشروع قانون لرفع سقف الديون، تاركا الحكومة بلا أموال.

ومقارنة بمخاطر سقف الديون السابقة، تجلب هذه الأزمة المزيد من التشاؤم من العالم الخارجي. وإلى حد كبير، فإن مخاطر سقف الديون الأمريكية تتجذر في السياسات الداخلية للحزبين، ونموذج التنمية الاقتصادية الأمريكية المدفوع بالديون، وكذلك إساءة استخدام مكانة الدولار كعملة عالمية.

بالنظر إلى الخدع السياسية للحزبين الجمهوري والديمقراطي، فمن المرجح أن تتأخر مفاوضات سقف الديون في الولايات المتحدة حتى "اللحظة الأخيرة".

وعند الوصول إلى حد الدين، سيكون في مجلس النواب الذي يقوده الجمهوريون، وليس الديمقراطيين. وفي الوقت نفسه، يصر الحزب الجمهوري على أن توسيع الديون لا ينبغي أن يصبح "بطاقة ائتمان غير محدودة" للنفقات المختلفة لإدارة جو بايدن، مقترحًا ربط زيادة الديون بخفض الإنفاق.

وفي عام 2021 ، سارت مفاوضات سقف الديون بشكل أكثر سلاسة، مع سيطرة الديمقراطيين على الكونغرس. وتشير التجارب السابقة إلى أن مثل هذه المفاوضات في الولايات المتحدة تستغرق وقتًا أطول في الكونغرس المنقسم.

وبدافع من العوامل السياسية المحلية، يلتزم الحزبان بالانخراط في مفاوضات سقف الديون لمواصلة مصالحهما المنظورة. وسيستخدم الجمهوريون، على وجه الخصوص، أزمة سقف الديون لفرض تنازلات على الديمقراطيين.

وفي الوقت نفسه، أُنتخب كيفن مكارثي، الرئيس الجديد لمجلس النواب الأمريكي، بعد مأزق تاريخي. وبالتالي، فإنه في حاجة إلى إظهار رغبة قوية في حماية مصالح الجمهوريين واستخدام الحدة مع الديمقراطيين. لذلك، قد تكون المفاوضات أكثر تعقيدًا ؛ في ظل هذه الظروف، قد تصل الولايات المتحدة مرة أخرى إلى "حافة الديون".

ومن جهة أخرى، تستمر العوامل السياسية المحلية في الولايات المتحدة في تأخير مفاوضات سقف الديون، مما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى إغلاق الحكومة الفيدرالية الأمريكية. والجدير بالذكر أنه لا يمكن أن تتحمل الولايات المتحدة أو العالم نتيجة ذلك.

أولا، لم يعد الوضع الاقتصادي الحالي في الولايات المتحدة يتحمل أي من الألعاب السياسية المحلية طويلة الأجل بشأن حد الديون. ومنذ بداية هذا العام، تعمقت المخاوف المتعلقة بالركود الاقتصادي في الولايات المتحدة، حيث يعكس الأداء الأخير لسوق الأسهم الأمريكية والقرار الذي

اتخذته شركات التكنولوجيا الأمريكية الكبرى، المتعلق بتسريح عدد كبير من الموظفين التوقعات المتشائمة للنمو الاقتصادي الأمريكي هذا العام.

حتى إذا تمكن الاقتصاد الأمريكي من تجنب الركود، فإن النمو سيكون هزيلًا. ومن جانبه، يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة 1 بالمائة هذا العام، فيما يتوقع تقرير الوضع الاقتصادي العالمي وآفاقه لعام 2023 الصادر عن الأمم المتحدة أن يبلغ معدله 0.4 بالمائة.

ثانيا، يعتمد النمو الاقتصادي الأمريكي إلى حد كبير على توسع الديون الضخمة. لقد اقترضت الحكومة الفيدرالية الأمريكية مبالغ كبيرة من أجل التعامل مع جائحة كوفيد–19 وتحفيز النمو الاقتصادي، حيث بلغت الديون الوطنية الأمريكية 23 تريليون دولار في بداية 2020، بينما شهدت ارتفاعا كبيرا لتصل إلى 31 تريليون دولار اليوم. وبالمقارنة، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد من 21 تريليون إلى 26 تريليون دولار. باختصار، فإن توسع الديون الفيدرالية يزيد عن نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الثلاث الماضية بتريليوني دولار.

فإذا تأخرت مفاوضات الحد من الديون أو كانت على حساب التقشف في الإنفاق الحكومي الفيدرالي، فسيواجه الاقتصاد الأمريكي ضغوطا هائلة، تهز ثقة السوق وتؤدي إلى تقلبات عنيفة في الأسواق المالية.

ثالثًا، يمثل سقف الديون الأمريكية مشكلة للولايات المتحدة والاقتصاد العالمي. ففي عام 2023 ، ستتفاقم نقاط ضعف الاقتصاد العالمي. وبالتالي، فإن هناك حاجة إلى بيئة تنموية أكثر استقرارًا.

لنفترض أن الولايات المتحدة فشلت في التوصل إلى اتفاق بشأن سقف ديونها على المدى القصير. وفي هذه الحالة، من الممكن يسبب تقلبات

متزايدة في الأسواق المالية الدولية، كما أنه سيؤثر بالتأكيد على استقرار الاقتصاد العالمي. وبالتالي، ستتضرر الدول الأخرى من عواقب الاضطراب السياسي المستمر في الولايات المتحدة.

وخضع الاقتصاد العالمي لاختبار التضخم الأمريكي العام الماضي. أما اليوم، يواجه الاقتصاد العالمي خطر أزمة سقف الديون الأمريكية.

طالما استمرت الألعيب السياسية بين الحزبين في الولايات المتحدة ، ستتكرر مشكلة سقف الديون. وطالما تعتمد الولايات المتحدة على الديون لتعزيز التنمية الاقتصادية، فإن سقف ديونها سيقيد النمو الاقتصادي بشكل دائم. وطالما ظلت مكانة الدولار الأمريكي كعملة عالمية دون تغيير، فإن سقف الديون الأمريكية سيواصل تأثيره على الاقتصاد العالمي، ما يؤدي إلى رياح معاكسة كبيرة.

ملاحظة المحرر: سونغ قوه يو، نائب مدير وأستاذ في مركز الدراسات الأمريكية بجامعة فودان

الآراء الواردة في هذا المقال ليست سوى آراء الكاتب ولا تعكس بالضرورة مواقف وكالة أنباء ((شينخوا)).

http://arabic.china.org.cn/txt/2023-01/30/content_85079994.htm

17 – مخاطر تخلف الحكومة الأمريكية عن سداد الديون يدعم ارتفاع أسعار الذهب في المستقبل

7فبراير، 2023

ارتفعت أسعار الذهب اليوم الثلاثاء مع تراجع الدولار بشكل طفيف ، حيث ينتظر المستثمرون خطاب رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي

الأمريكي جيروم باول في وقت لاحق من اليوم للحصول على تلميحات حول رفع أسعار الفائدة في المستقبل بعد البيانات الاقتصادية القوية الأسبوع الماضي، بحسب gold Bullion.

وارتفع سعر الذهب بنسبة 0.4% إلى 1875 دولار للأوقية وقت كتابة هذا التقرير، بينما انخفض مؤشر الدولار بنسبة 0.09% بعد أن لامس أعلى مستوى له في ما يقرب من شهر أمس الاثنين، حيث يؤدي ضعف الدولار لجعل الذهب أكثر جاذبية للمشترين الذين يحملون عملات أخرى.

وكشف تقرير فني لـgold Bullion"، أن السوق يقوم لتسعير الذهب على ارتفاع الفائدة الأمريكية فوق 5% في مايو بعد صدور تقرير الوظائف الأمريكية الذي جاء أقوى من المتوقع والذي أثار مخاوف من أن البنك الفيدرالي الأمريكي قد يبقي أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، وكانت أسعار الذهب قد قفزت فوق 1900 دولار للأونصة في يناير على أمل تباطؤ رفع أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي، لكن الأسعار تراجعت منذ ذلك الحين.

وسيراقب المشاركون في السوق خطاب باول باهتمام لمعرفة ما إذا كان سيتحول إلى المزيد من التشدد بعد بيانات الوظائف المذهلة الأسبوع الماضي، ومع اتخاذ مجلس الاحتياطي الفيدرالي موقفا يعتمد على البيانات لتوجيه سياساته النقدية، تظل مخاطر رد الفعل المتشدد من صانعي السياسة على البيانات الاقتصادية الأخيرة مطروحة، بحسب جولد بيليون كما أن هناك عدة مخاوف بشأن تخلف الحكومة الأمريكية عن سداد الديون وهو ما يدعم الذهب.

ويهدد الجمهوريون ، الذين استعادوا السيطرة على مجلس النواب في نوفمبر 2022 ، بعدم السماح بزيادة حد الدين ما لم يحصلوا في المقابل على تخفيضات غير محددة في الإنفاق. وبذلك ، فإنهم يخاطرون بدفع حكومة الولايات المتحدة إلى التخلف عن السداد، بحسبgold Bullion وأصبحت سياسة حافة الهاوية بشأن سقف الديون من الطقوس المعتادة – فقد حدث ذلك في عهد إدارة كلينتون في عام 1995 ، ثم مرة أخرى مع باراك أوباما كرئيس في عام 2011 ، ومؤخراً في عام 2021.

وتابع التقرير ، إن التخلف عن سداد الدين القومي سيكون له عواقب واقعية، حتى التهديد بدفع الولايات المتحدة إلى التخلف عن السداد له تأثير اقتصادي و في أغسطس 2021 ، أدى مجرد احتمال التخلف عن السداد إلى خفض غير مسبوق للتصنيف الائتماني للدولة ، مما أضر بالهيبة المالية لأمريكا وكان سبب ذلك مجرد شبح التخلف عن السداد والتخلف عن السداد الفعلي سيكون أكثر ضرراً بكثير.

وكشف التقرير الفني أن أخطر العواقب بشأن تخلف الولايات المتحدة الأمريكية هي انهيار الدولار الأمريكي واستبداله كوحدة تعامل للتجارة العالمية، هذا يعني في الأساس أنه يستخدم على نطاق واسع في التمويل والتجارة العالمية، ويوما بعد يوم ، من المحتمل أن يكون معظم الأمريكيين غير مدركين للقوة الاقتصادية والسياسية المصاحبة لكون الدولار وحدة الحساب في العالم. حاليا ، أكثر من نصف التجارة العالمية – من النفط والذهب إلى السيارات والهواتف الذكية – يتم بالدولار الأمريكي ، حيث يمثل اليورو حوالي 30 في المائة وتشكل جميع العملات الأخرى الرصيد.

ونتيجة لهذه الهيمنة ، فإن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة على هذا الكوكب التي يمكنها سداد ديونها الخارجية بعملتها الخاصة، وهذا يمنح كلا من الحكومة الأمريكية والشركات الأمريكية مساحة هائلة في التجارة والتمويل الدوليين و بغض النظر عن مقدار الديون التي تدين بها الحكومة الأمريكية للمستثمرين الأجانب ، يمكنها ببساطة طباعة الأموال اللازمة لسدادها – رغم أنه لأسباب اقتصادية ، قد لا يكون من الحكمة القيام بذلك ويتعين على الدول الأخرى شراء الدولار أو اليورو لتسديد ديونها الخارجية. والطريقة الوحيدة بالنسبة لهم للقيام بذلك هي إما تصدير أكثر مما يستوردون أو اقتراض المزيد من الدولارات أو اليورو في السوق الدولية.

واستطرد ، أن الولايات المتحدة خالية من مثل هذه القيود ويمكن أن تعاني من عجز تجاري كبير – أي استيراد أكثر مما تصدر – لعقود دون نفس العواقب، وبالنسبة للشركات الأمريكية ، فإن هيمنة الدولار تعني أنها لا تخضع لمخاطر سعر الصرف مثل منافسيها الأجانب و تشير مخاطر سعر الصرف إلى كيفية تأثير التغيرات في القيمة النسبية للعملات على ربحية الشركة، ونظراً لأن التجارة الدولية بشكل عام مقومة بالدولار ، يمكن للشركات الأمريكية الشراء والبيع بعملتها الخاصة ، وهو أمر لا يستطيع منافسوها الأجانب القيام به بسهولة. بهذه البساطة ، فإنه يمنح الشركات الأمريكية ميزة تنافسية هائلة.

وإذا دفع الجمهوريون الولايات المتحدة إلى التخلف عن السداد ، فمن المحتمل أن يفقد الدولار مكانته كوحدة حساب دولية ، مما يجبر الحكومة والشركات على دفع فواتيرها الدولية بعملة أخرى ومجرد التلويح بعدم رفع

سقف الدين المحلي الأمريكي يؤثر على الدولار وكذلك على السندات الأمريكية ويدفع المستثمرين ناحية الذهب للحفاظ على مدخراتهم، وهذا لن يحدث فقط داخل الولايات المتحدة بل في كل الدول ومع كل الأفراد الذين يمتلكون دولار أمريكي حول العالم، تلك المخاوف تقدم بعض من الدعم حاليا للذهب بعد صدمة تقرير الوظائف.

https://economygates.com/57820/

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

* * *

التقرير الاقتصادي
الدكتور مصطفى العبدالله الكفري
تقارير